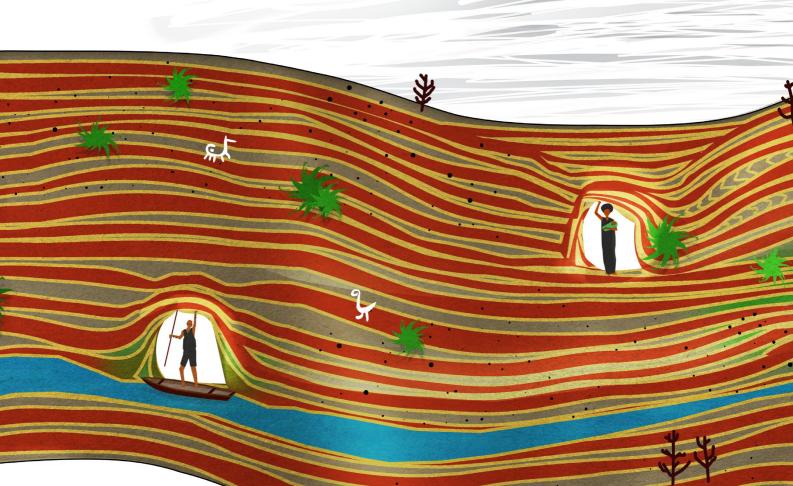


احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

توجيهات عملية للحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال حيازة الأراضي



إن الأدلة الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لحوكمة الحيازات هي جزء من مبادرة المنظمة للمساعدة على تنمية القدرات من أجل تحسين حوكمة حيازة الأراضي وبالتالي مساعدة البلدان على تطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وإن الأدلة الفنية للمنظمة بشأن "حوكمة الحيازات" من إعداد أخصائيين فنيين، ومحكن أن تستخدمها مجموعة من الجهات. فهذه الأدلة:

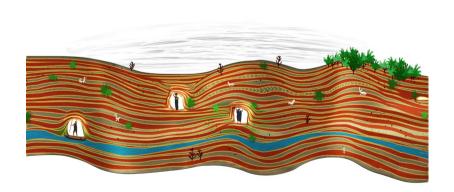
تترجم مبادئ الخطوط التوجيهية إلى آليات وتدابير وإجراءات عملية؛ تقدم أمثلة عن الممارسات الجيدة - ما الأفكار التي نجحت وأين ولماذا وكيف؛ تقدم أدوات مفيدة لممارسة أنشطة مثل تصميم عمليات السياسات والإصلاح من أجل تصميم المشاريع الاستثمارية ولتوجيه التدخلات.

من أجل الاطلاع

على مزيد من المعلومات بشأن الخطوط التوجيهية وأنشطة المنظمة حول حوكمة الحيازة، يرجى زيارة الموقع www.fao.org/nr/tenure

احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

دليل عملي للحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال حيازة الأراضي



يهدف هذا المنشور إلى دعم استخدام "الخطوط التوجيهية بشأن الحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وهو لا يرمي إلى معارضة مضمون الخطوط التوجيهية بحسب ما أقرته لجنة الأمن الغذائي العالمي في 11 مايو/أيار 2012، كما لا يعارض دور الدول في تطبيق تلك الخطوط التوجيهية .

وقد تم وضع هذا المنشور بفضل مساعدة مالية من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. والآراء الواردة في هذا المنشور تعود إلى المؤلفين ولا تعكس بالضرورة السياسات الرسمية للفاو أو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو آراء أي منها .

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء أكانت مرخصة أم لا، عن دعم وتوصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكر ه.

ة ش وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها .

(مطبوعة) ISBN 978-92-5-608000-4 E-ISBN 978-92-5-608001-1 (PDF)

FAO, 2016 ©

تشجع الفاو على استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي:www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى:
copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للفاو على موقعها التاليwww.fao.org/publications : ، ويمكن شراؤها بإرسا ل الطلبات إلى: publications-sales@fao.org

شكر وتقدير

تم إعداد هذا الدليل الفني بتوجيه من Samuel Nguiffo مع فريق من برنامج سكان الغابات Samuel Nguiffo مركز البيئة والدليل الفني بتوجيه من Sophie Chao بالتعاون مع فريق من برنامج مساهمات من المشاركين في حلقة العمل المعنية والكاميرون. وقد حرر هذا الدليل كل من Marcus Colchester وSophie Chao مع مساهمات من المشاركين في حلقة العمل المعنية Ali Kaba وMesse Venant وAlema Men Kon وSorman Jiwan وFrancis Collee وAlfred Brownell والدكتور والمساور المساور المسا

وما كان هذا العمل ليتحقق لولا التعاون الوثيق مع العديد من الجهات الأخرى ولا سيما لدى برنامج سكان الغابات، Tony Lomax وTony Lomax وJohn Nelson وJustin Kenrick وJohn Nelson وValérie Couillard وJustin Kenrick وJohn Nelson وPauline Ebelle Bessoka وSamuel Nguiffo وPauline Ebelle Bessoka

وقد خضع المطبوع لاستعراض الأقران من قبل Paolo Groppo و Thea Hilhors و Tranner و Thea Hilhors و Christopher Tanner و Coroppo و Tranner و Margret Vidar و Laura German و Joanna Athlin و Joanna Athlin و Joanna Athlin و Antonello Cordone و Alexandre Ghelew و التعلق التعلق

وتود الفاو الإعراب عن شكرها لأعضاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص بشأن حقوق السكان الأصليين على تعليقاتهما والمشورة التي قدماها خلال فترة الاستعراض.

وقد تم تمويل البحوث الخاصة بهذا المنشور وتحريره من قبل الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بينما قام الاتحاد الأوروبي بتمويل طباعته من خلال برنامج تحسين الحوكمة العالمية للحد من الجوع.

تههيد

إن حيازة الأراضي وحوكمتها عنصران حيويان لتحديد كيف يمكن للشعوب والمجتمعات المحلية وغيرها من الجهات اكتساب حقوق استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، والإشراف عليها. وتعزز الحوكمة المسؤولة للحيازات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة التي بوسعها المساعدة على استئصال الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتشجع الاستثمارات المسؤولة. وتحسين حوكمة الحيازة هو الهدف من الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية) التي تشكل مرجعاً وتحدد المبادئ والمعايد المشؤولة.

تتسبب الحوكمة الضعيفة للأراضي والموارد الطبيعية، مقترنة بانعدام الحيازة المضمونة، في سياق ازدياد عدد سكان العالم وارتفاع معايير العيش وأسعار السلع، والتجارة الدولية واستخدام المحاصيل الغذائية مثل الوقود الزراعي بضغط كبير على الأراضي الزراعية وعلى الغابات. وقد أمست حيازة الأراضي سيئة التنظيم مشكلة كبيرة ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا من حيث تهديد الأمن الغذائي وسبل كسب العيش المحلية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومطلقة شرارة النزاعات حول الأراضي واستغلال حقوق الإنسان. والأطراف الأكثر عرضة للخطر هي المجموعات الاجتماعية المهمشة بما يشمل السكان الأصلين وغيرهم من أصحاب الأراضي العرفيين والنساء وأفراد الطبقات الدنيا والأقليات العرقية.

ومع تنامي القلق من التداعيات الاجتماعية والبيئية البعيدة المدى لتسارع امتلاك الأراضي، بدأت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وتلك المعنية بوضع المعايير، باستكشاف وتطبيق معايير وإجراءات جديدة مصممة للمساعدة على تنظيم هذه العملية. والهدف من كل ذلك ليس عرقلة الاستثمارات والحؤول دون تنمية الأراضي الزراعية الجديدة، بل بالأحرى ضمان حصول ذلك التوسّع بطرق تحترم الحقوق وتضمن سبل معيشة مؤاتية ومستدامة وتبعد الضغط عن المناطق الهامة لسبل المعيشة المحلية ولديها قيمة حفظ عالية.

بحسب الخطوط التوجيهية لا ينبغي للاستثمارات المسؤولة أن ترتب أضراراً وينبغي لها أن تحول دون تجريد أصحاب حقوق الحيازة الشرعيين من أملاكهم ودون الضرر البيئي، وأن تحترم حقوق الإنسان.

وهذا الدليل الفني بشأن احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يعرض بالتفصيل الإجراءات العملية التي على الوكالات الحكومية اتخاذها من أجل احترام هذه الموافقة وحمايتها ولكي يتمكن كل من منظمات المجتمع المدني ومستخدمو الأراضي ومستثمرو القطاع الخاص حول العالم من الامتثال لمسؤولياتهم فيما يخص الموافقة الحرة المستبقة المستنيرة، بحسب ما تؤيدها الخطوط التوجيهية.

Maria Helena Semedo

نائب المدير العام منسقة الموارد الطبيعية

بيان المحتويات

شكر وتقدير						II
						V
مقدمة						
الجدوى من هذا الدليل العملي						3 .
						7.
ممن ينبغى الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟. 		·	·	·		9.
فوائد الموافقة الحرة والمستنيرة		·	·	·		0 .
والمناطق المرابع والمستفيل المناطق الم	•	•			•	
إرشادات عملية						
إرساء أسس التنفيذ						3 .
ماذا نعني بعبارة "المسبقة"؟						6.
- تحديد أصحاب الحقوق						6.
كيف ينبغى تنفيذ ذلك ؟						7 .
" التأكد من الوضع القانوني للأرض						9 .
ے۔ کیف ینبغی تنفیذ ذلك ؟						20 .
رسم خرائط المطالبات بالأراضي واستخداماتها						.2 .
كيف ينبغي تنفيذ ذلك ؟						.2 .
						24 .
استکمال عملیة رسم خرائط						25 .
تحديد مؤسسات صنع القرار وتعيين الممثلين						25 .
كيف ينبغى تنفيذ ذلك ؟						26 .
عيث يبني صفيه صف	•	•	•	•	•	28 .
كيف ينبغى تنفيذ ذلك ؟	•	•		•	•	28 .
عيث ينبعي معيد نحت	•	•		•	•	
وفور الوطون إلى المستقلة للمعلومات والمسورة	•		•		•	3 .
-	•	•	•	•	•	is .
التوصل إلى اتفاق وجعله فعالاً				•	•	64 . 64 .
كيف ينبغي تنفيذ ذلك ؟				•	•	54 . 55 .
رصد الاتفاقات والتحقق منها	•	•	•	•	•	66 .
2 (21) 1,017 (21)						n .

ء عملية للتظلم	إنشا
كيف ينبغي تنفيذ ذلك ؟	
ر الوصول إلى معالجة وحل النزاعات	توفي
كيف ينبغي تنفيذ ذلك ؟	
	_
للحق	41
حق الأول: الخطوات المقترحة في عملية احترام الموافقة الحرة والمستنيرة	
- " الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية	
- الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: الشركات والمستثمرون	
- الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى ومنظمات الشعوب الأصلية 47	
	ЩІ
حق الثالث: المراجع ومواد أخرى للقراءة	
	ا1:ص
وص الإطارية	
و ص الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف
و ص الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص
وص الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانون
وص الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانون النتائ
وص الإطارية الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانون النتائ
وص الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانون النتائ العواه
وص الإطارية الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانون النتائ العواد ما هـ الخط
وص الإطارية الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانون النتائ العواد ما هم الخط الخط
وص الإطارية الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وحول حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين. وع مهمة بقدر الإجراءات فيما خص الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي تؤثر في الوقت والموارد اللازمة لاحترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وط التوجيهية بشأن القيمة الثقافية للأرض وللموارد الطبيعية وط التوجيهية بشأن قابلية الوصول إلى المعلومات وعدم التمييز وط التوجيهية بشأن الفرن الغذائي وسبل كسب العيش الموارد العربية وسلم العيش العيش الموارد العربية وط التوجيهية بشأن الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الموارد العربية وط التوجيهية بشأن الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الموارد العربية وط التوجيهية بشأن الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الموارد العربية وسلم العيش الموارد العربية وسلم الموارد العربية وسلم الموارد العربية وسلم العربية وسلم العربية وسلم الموارد العربية وسلم العربية وسلم الموارد العربية وسلم العربية وسلم العربية وسلم الموارد العربية وسلم الموارد العربية وسلم العربية وسلم العرب العربية وسلم الموارد العربية وسلم الموارد الموارد العربية وسلم العرب العر	المواف عناص النتائي ما هم الخط الخط
04 الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية 0	المواف عناص قانوز النتائي ما هم الخط الخط الخط
04. وص الإطارية 5ة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية	المواف عناص قانوز النتائ العواه ما هم الخط الخط الخط الخط
04 الإطارية قة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية 0	المواف عناص قانوز النتائ ما هم الخط الخط الخط الحواف الحواف الحواف





مقدمة

الجدوى من هذا الدليل العملي

تشهد الاستثمارات الضخمة في حيازة الأراضي انتشاراً مطرداً أكثر من أي وقت مضى على امتداد المناطق الجنوبية للكرة الأرضية. وكثيراً ما تستهدف هذه الاستثمارات أراضي خاضعة لحقوق عرفية لا تحظى بالاعتراف المناسب وبالحماية من جانب القوانين الوطنية أو مواقع تعجز فيها الحكومات عن إنفاذ القانون. وللصفقات المتعلقة بالأراضي التي تغيّر وجهة استخدامها واستخدام الموارد الطبيعية تبعات كبيرة على السكان الأصليين وعلى أفراد المجتمعات المحلية الذين يعتمدون بالدرجة الأولى على تلك الموارد لكسب سبل معيشتهم وتحقيق رفاههم ولهويتهم الثقافية. وقد أمست حيازة الأراضي سيئة التنظيم مشكلة كبرى لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا حيث يهدد الأمن الغذائي وسبل المعيشة المحلية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحيث أشعل فتيل النزاعات حول الأراضي واستغلال حقوق الإنسان. والمجموعات الاجتماعية المهمشة تعاني الخطر بشكل أخص، بما يشمل السكان الأصليين وغيرهم من أصحاب الأراضي العرفيين والنساء أفراد الطبقات الدنيا والأقليات العرقية.

في مايو/أيار 2012 أيدت لجنة الأمن الغذائي العالمي الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (والمشار إليها فيما يلي بالخطوط التوجيهية). وتقدم هذه الخطوط التوجيهية إرشادات عملية إلى الدول والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي وتشكل إطاراً للسياسات والتشريعات والبرامج. وبشكل أخص، تشجع الخطوط التوجيهية احترام الحقوق والحوكمة الرشيدة والنتائج المتكافئة التي تضمن سبل معيشة السكان المحلين وتشجع التنمية طويلة الأجل القائمة على المجتمع المحلي.

وهذا التقرير عبارة عن دليل فني بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمسبقة والمسبقة البجراءات العملية التي على الوكالات الحكومية اتخاذها من أجل حماية الموافقة الحرة والمسبقة والمس

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والخطوط التوجيهية المصدر: الفاو، 2012

تفصّل الخطوط التوجيهية المسؤوليات المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في الأقسام التالية:

- 8 باء-6 التشاور والمشاركة: العمل مع أصحاب حقوق الحيازة المشروعة الذين يمكن أن يتأثروا بالقرارات، والتماس دعمهم قبل اتخاذ القرارات والاستجابة لمساهماتهم، مع مراعاة اختلالات القوة القائمة بين الأطراف المختلفة وضمان المشاركة النشطة والحرة والفعالة والمجدية والمستنيرة للأفراد والمجموعات، في عمليات صنع القرار ذات الصلة.
- و وكذلك، يجب أن تعقد الدول والأطراف الأخرى مشاورات بنيّة حسنة مع الشعوب الأصلية قبل إطلاق أي مشروع، أو قبل إقرار وتنفيذ أي تدابير تشريعية أو إدارية تؤثر على الموارد التي تملك المجتمعات المحلية الحقوق فيها. وينبغي أن تقوم هذه المشاريع على التشاور الفعال والمجدي مع الشعوب الأصلية عبر مؤسساتها التمثيلية للحصول على موافقتها الحرة، والمسبقة، والمستنيرة، حسب ما ينصّ عليه إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمواقف ومفاهيم كل دولة. ويجب أيضاً أن تُنظِّم عمليات المشاورات واتخاذ القرارات من دون تخويف، وأن تجري في جو من الثقة. وينبغي تطبيق مبادئ التشاور والمشاركة كما وردت في الفقرة 3 باء6- في حالات المجلية الأخرى المذكورة في هذا القسم.
- وفي حالة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها، ينبغي للدول أن تضمن اتّساق جميع الإجراءات مع الموجبات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية الناشئة عن الصكوك الإقليمية والدولية السارية، بما فيها، حسب الاقتضاء، الالتزامات الناشئة عن الفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 169) المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. كذلك، يجب أن تُجري الدول والأطراف الأخرى مشاورات بنيّة حسنة مع الشعوب الأصلية قبل إطلاق أي مشروع استثمار يؤثر على الموارد التي تملك المجتمعات المحلية الحقوق فيها. ومن شأن هذه المشاريع أن تستند إلى عملية تشاور فعًالة ومجدية مع أفراد من الجماعات السكانية الأصلية، كما هو مبين في الفقرة 9-9. كما يجب أن تسري مبادئ التشاور والمشاركة الواردة في هذه الخطوط التوجيهية على الاستثمارات التي تستخدم موارد تعود لمجتمعات محلية أخرى.

ما هي الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟

برزت الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كأحد معايير حقوق الإنسان الدولية المنبثقة عن الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية بتقرير مصيها وبأراضيها وأقاليمها وممتلكاتها الأخرى. ولغايات هذا الدليل يجب اعتبارها بمثابة حق جماعي للشعوب الأصلية بصنع قراراتها من خلال ممثليها الذين تختارهم بحرية ومن خلال المؤسسات العرفية وغيرها من المؤسسات، وبمنح موافقتها أو حجبها قبل صدور موافقة الحكومة أو القطاع أو يُطرف خارجي آخر لأي مشروع كفيل بالتأثير في أراضيها أو أقاليمها ومواردها التي تملكها أو تشغلها أو تستخدمها بشكل عرفي.

ولذا فهي ليست حقاً مستقلاً بحد ذاته بل هي تعبر عن مجموعة أوسع من ضمانات حقوق الإنسان التي تكفل حقوق الشعوب الأصلية بالتحكم بحياتها وسبل معيشتها وأراضيها وحقوقها وحرياتها الأخرى. وقد وصفت الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أنها معيار مكمل ووسيلة لتفعيل تلك الحقوق الجوهرية أ .

أ تقرير المقرر الخاص بشأن حقوق الشعوب الأصلية، James Anaya، الوثيقة رقم. 47/A/HRC/21 (6) يوليو/تهوز 2012) في الفقرة 51. وبالمثل فإن لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تترج ذلك كالتالي: "ينبغي تفسير شرط الموافقة على أنه من الضمانات المشددة لحقوق الشعوب الأصلية، نظراً إلى صلتها المباشرة بالحق في الحياة وبالهوية الثقافية وغير ذلك من حقوق الإنسان الأساسية، فيما يتعلق بتنفيذ خطط التنمية أو الاستثمار التي تؤثر في المضمون الأساسي للحقوق المذكورة. وبالتالي فإن واجب الحصول على الموافقة يستجيب إلى منطق النسبية فيما خص الحق في الملكية الأصلية وبالحقوق الأخرى التي تتصل بها."

حقوق الشعوب الأصلية والقبلية بأراضي أجدادها ومواردها الطبيعية. 09/OEA/Ser.L/V/II. Doc. 56، ديسمبر/كانون الأول 2009 في الفقرة 333.

5

وبالتالي ينبغي احترامها إلى جانب الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالحوكمة الذاتية والمشاركة والتمثيل والثقافة والهوية والملكية، وبشكل أهم الأراضي والأقاليم. ولا يجب احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وحسب، فبالإضافة إلى ما تقدم، لا يجب أن يؤدي أي إجراء إلى تقويض تمتع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان حتى في الحالات التى يكون قد تم الحصول فيها على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنبرة.

ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بوضوح على واجب الدول بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من جانب الشعوب الأصلية عن أراضيها (المادة 10) أو تخزين عناصر خطرة على المادة على الموافقة المرة عن ذلك، ومع مراعاة مبدأ تقرير المصير وأحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ككل، ينبغي للدول أن تنال الموافقة بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية لحقوق السكان الأصليين وصمودهم ووكرامتهم ورفاههم. وينبغي للموافقة الحرة

للدون ال كنان الموافقة بسان المسائل ذات الأهمية الاساسية لحقوق السحان الاصليين وم المسبقة والمستنيرة أن تطبق بالتماشي مع كافة القرارات التي قد تؤثر في حقوقهم. ويرتبط هذا الواجب بواجب الدولة الذي يقضي باحترام الحقوق الأوسع للسكان الأصليين بتمثيلهم من خلال مؤسساتهم الخاصة؛ وممارسة القانون العرفي؛ وملكية الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية التي علكونها أو يشغلونها أو يستخدمونها تقليدياً؛ والتعبير عن ثقافاتهم وبشكل أساسي، بتقرير مصيرهم.

ترتبط الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كذلك بحق المشاركة، وتتضمنه، إلى جانب الحقوق الأخرى الواردة في وثائق ملزمة قانونياً عا فيها التالية:

- العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169)
 - الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
 - الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا
 - اتفاقية التنوع البيولوجي.

يحمي كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفيما أنَّ هذان الصكان الملزمان عالمياً لا يذكران صراحة مبدأ الموافقة الحرة والمستنية، فإن لجنة حقوق الإنسان التي ترصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد فسرتا لمرات كثيرة هذين العهدين على

عناصر الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة المصدر: منتدى الأمم المتحدة الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية،

2005؛ آلية الخبراء المعنية بحقوق

الشعوب الأصلية، 2011.

صفة الحرة تستتبع انتفاء الإكراه أو الترهيب أو التلاعب.

صفة المسبقة تستتبع أن يتم التماس الموافقة في وقت مسبق بما فيه الكفاية لأي إذن أو استهلال لأنشطة، مع احترام الشروط الزمنية للعمليات التشاورية مع السكان الأصليين وموافقتهم.

صفة المستنيرة تستتبع تقديم كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط إلى السكان الأصليين، وأن تكون المعلومات موضوعية ودقيقة ومقدمة بطرق أو بأشكال يفهمها السكان الأصليون. وتشمل المعلومات ذات الصلة:

- طبيعة أي مشروع مقترح وحجمه ووتيرته ومدته وقابلية التراجع عنه؛
 - سبب (أسباب) المشروع أو الغاية منه؛
 - 3- موقع المناطق التي ستتأثر بالمشروع؛
- تقييم تمهيدي للتأثيرات المحتملة، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، بما في ذلك المخاطر والمنافع الممكنة؛
 - 5- الموظفون الذين تحتمل مشاركتهم في تنفيذ المشروع؛
 - 6- الإجراءات التي قد تترتب على المشروع.

الموافقة تستتبع أن السكان الأصليين قد وافقوا على النشاط موضوع المشاورة. وللسكان الأصليين كذلك صلاحية حجب موافقتهم أو منحها بشروط. المشاورة والمشاركة عنصران رئيسيان من عملية التماس الموافقة. وينبغي للمشاورة أن تتم بحسن نية، الأمر الذي يتطلب من بين أمور أخرى مراعاة آراء السكان الأصليين في العملية أو تقديم مبررات موضوعية في حال عدم إمكانية مراعاتها. وعلى الأطراف إقامة حوار يسمح لهم بتحديد حلول مناسبة وقابلة للتطبيق في جو من الاحترام المتبادل والمشاركة الكاملة والمنصفة مع إتاحة الوقت الكامل للتوصل إلى قرارات. ويجب أن يكون السكان الأصليون والمجتمعات المحلية قادرين على المشاركة من خلال ممثليهم المختارين بحرية ومؤسساتهم العرفية أو غيرها من المؤسسات. وتفضل مشاركة النساء والشباب والأطفال حين يكون ذلك مناسباً.

أنهما يستوجبان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كتعبير عن تقرير المصير². وقد كانت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري التي ترصد الامتثال للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد عبرت عن رأيها عالياً هي أيضاً فيما يخص حقوق السكان الأصليين المتعلقة بأراضيهم ودعت تكراراً الدول إلى الاعتراف بتلك الحقوق وحمايتها وتطبيق الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة. تمنع معاهدة منظمة العمل الدولية رقم 169 إزالة و/أو تغيير سكن الشعوب الأصلية والقبلية من أراضيها من دون موافقتها الحرة والمستنيرة. كما أن معيار "الموافقة والمشاركة" الوارد في اتفاقية التنوع البيولوجي قد سوّي هو أيضاً بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتم التأكيد عليه في الخطوط التوجيهية الطوعية "أكوي كون" لاتفاقية التنوع البيولوجي.

بالإضافة إلى ذلك، تفرض تلك الصكوك احترام عادات السكان الأصليين وتقاليدهم بما في ذلك مؤسساتهم وطرق التمثيل التي يتبعونها فيما يتعلق بعمليات صنع القرار مثل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وبالتالي، فإن الطريقة المحددة التي تتم عمليات صنع القرار المتعلقة بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بناء عليها، قد تتفاوت اعتماداً على الأعراف والتقاليد المتبعة لدى الشعوب أو الجماعات المعنية.

أ انظر من بين أمور أخرى، Angela Poma Poma مقابل بيرو، الوثيقة Angela Poma Poma مقابل بيرو، الوثيقة Angela Poma Poma الختاصية للجنة حقوق الإنسان، توغو: الوثيقة CCPR/C/CO/6.06.4.11 غسطس/آب 2010، في الفقرة 25: مارس/آذار 2011 في الفقرة 21: الفقرة 25: الفقرة 21: الفقرة 21: الفقرة 31: الفقرة 31: المنافقية المعامدية والثقافية، الملاحظة العامة رقم 21: حق الجميع في المشاركة في الحياة الثقافية (المادة 15: الفقرة 1 (أ)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاقتصادية الدورة الثالثة والأربعين للجنة من 2 إلى 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، 21: الكورة 2001 ديسمبر/كانون الأول 2009، الفقرة 36-7.

[ُ] انظر مثلاً التوصية العامة رقم 23 بشأن الشعوب الأصلية التي اعتمدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في دورتها الحادية والخمسين، 18 أغسطس/آب 1997، الفقرة 4 (د): أستراليا: الوثيقة CERD/C/AUS/CO/14، 14 أبريل/نيسان 2005، الفقرة 11: غيانا: الوثيقة CERD/C/GUY/CO/14، 14 أبريل/نيسان 2006، الفقرة 19:

كمبوديا: الوثيقة CERD/C/304/Add.54, 31 مارس/آذار 1998، الفقرتان 13 و19؛ غواتيمالا؛ الوثيقة CERD/C/GTM/CO/11، 15 مايو/أيار 2006، الفقرة 19: سورينام: القرار 1 (67)، الوثيقة CERD/C/DEC/SUR/4، 13 أغسطس/آب 2005، الفقرة 3. القرار 1 (67)،

للكثير من البلدان قوانين وطنية ترمى إلى ضمان إجراءات منصفة لنقل الأراضي، تتماشي مع واجب

الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنبرة، ولكن قلة منها اعتمدت قوانين وطنية تذكر

صراحة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنبرة بصفتها واجباً. غير أنّ الاستثناء الملحوظ هو الفلين

حيث ينص القانون حول حقوق الشعوب الأصلية على وجوب نبل الموافقة الحرة والمسيقة

والمستنبرة على أي نشاط قد يؤثر في حقوق السكان الأصلين المتعلقة بالأراضي وبالموارد. تخضع

إجراءات حماية الحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي إلى إشراف اللجنة الوطنية الفلبينية المعنية

بالشعوب الأصلية التي نشرت واستعرضت عدة نسخ من التنظيمات التي تحدد العملية اللازمة

من أجل الموافقة الحرة والمستقة والمستنرة. أما الدروس الرئيسية المستفادة من هذه التجرية

فتقول بأن على إحراءات احترام الموافقة الحرة والمستقة والمستنبرة أن تمنح الشعوب الأصلية المحال

الكامل لممارسة قانونها العرفي وتمثيل نفسها على الوجه الذي ترتأبه بحربة، وأن على قرارات

الحكومة أن تكون شفافة وقابلة للمساءلة.

الواحيات والمسؤوليات

يتوجب على الحكومات، بصفتها أعضاء في الأمم المتحدة وفي معاهدات إقليمية أخرى وبالتماشي مع الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان التي التزمت بها، أن تضمن احترام حقوق الإنسان الخاصة بالسكان الأصليين وحمايتها وإحقاقها. وبالمثل لديها واجب ضمان قيام الأطراف الأخرى، ها في ذلك على وجه الخصوص القطاع الخاص، باحترام تلك الحقوق عبر حمايتها بصورة نشطة حيثما كان ذلك ضرورياً. ولذا ينبغي على الحكومات أن تستعرض، وحشها اقتضى ذلك، أن تنقح القوانن الوطنية وأن تضع أو تحفظ حلولاً قضائية فعالة أو غيرها من الحلول التي مكن من خلالها إنفاذ تلك الحقوق وتضمن احترام الشركات لها كذلك. ولغايات هذا الدليل، يعني ذلك أن على الحكومات أن تضمن اعتراف القوانين الوطنية بالحقوق العرفية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية بأراضيها وأقاليمها، وتوفير شخصية قانونية لهيئاتها التمثيلية التي تختراها ىنفسها، وتقديم حلول قضائبة وغرها من العلاجات الفعالة لإنفاذ تلك الحقوق وسواها من الحقوق، وفرض حصول الوكلاء الحكومين والشركات على موافقتها الحرة والمستنيرة قبل تطبيق إجراءات قد تؤثر في حقوق هؤلاء.

قانون حول حقوق الشعوب الأصلية في الفليين

> شهد القطاع الخاص في السنوات الأخرة انتشاراً للمبادرات الطوعبة لوضع المعايير التي تعترف بأهمية حماية الحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية. وفي الوقت نفسه تشدد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أنه على الرغم من أن الحفاظ على حقوق الإنسان هو من موجبات الحكومات، فالشركات أيضاً مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان، وهذه المسؤولية موجودة معزل عن قدرة الدول و/أو رغبتها في تنفيذ موجباتها في مجال حقوق الإنسان. وهناك الكثير من المعايير الطوعية في القطاع الخاص التي تفرض على الشركات نيل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من كل من الشعوب الأصلية والمجمعات المحلية قبل الشروع في أعمال التنمية المقترحة، باعتبار ذلك ممارسة جيدة قائمة على التسليم بأن للشركات موجبات معنوية وأخلاقية تفوق شروط الحد الأدنى للقوانين الوطنية4.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات التشغيلية لعدد من المؤسسات المالية الدولية

تدعو إلى نيل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية على

المشاريع المالية التي قد تؤثر على أراضيهم ومواردهم . والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة هي أيضاً من "المبادئ والحقوق" الجوهرية للشعوب الأصلية عوجب سياسة الفاو بشأن الشعوب الأصلية والقبلية (الفاو، 2010)، فتوجه بذلك تعاطى المنظمة والمشاركة الفاعلة للسكان الأصلين في الأنشطة الإنمائية التي قد تؤثر فيهم.

أ تضم الأمثلة اللجنة العالمية المعنية بالسدود واستعراض الصناعات الاستخراجية ومجلس رعاية الغابات، والمائدة المستديرة عن زيت النخيل والمائدة المستديرة عن الرابطة الرشيدة للصويا واجتماع المائدة المستديرة المعنى بالتنمية المستدامة للمواد الاحيائية.

º وهي تضم المؤسسة المالية الدولية، والبنك الاوروبي للانشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. في يناير 2012، وافق العديد من المصارف التجارية الرائدة حول العالم والتي تمتثل لمبادئ التعادل، على تطبيق معايير الأداء المحدثة للمؤسسة المالية الدولية على تقديم مشاريعها فأيدت هكذا بشكل صريح الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وقد شرع البنك الدولي في عملية مدتها سنتان لتحديث وتوحيد سياساته الوقائية البيئية والاجتماعية من أجل منح أهمية أكبر للحق في الموافقة الحرة والمستقة والمستنبرة.

وعلى صعيد التنفيذ العملي للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ينبغي لكل من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية نفسها، باعتبارها أصحاب الحقوق، التأثير في شكل العملية وغطها والمشاركين فيها بما يدفع الدول والجهات الأخرى إلى احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومن أجل استيفاء معيار الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يجب بذل الجهود لفهم العمليات العرفية المحددة أو غيرها من عمليات صنع القرار التي يجري تحديدها بحرية وتستخدمها الشعوب أو المجتمعات المعنية.

الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان
الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان
حق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة
المعايير الطوعية للمؤسسة
الخطوط التوجيهية الفطاع الخطوط التوجيهية المالية الدولية وسياساتها الطوعية للفاو الخاص التشغيلية للقطاع الخاص التشغيلية الفاط

ممن ينبغي الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟

تقوم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بوضوح على حقوق الشعوب الأصلية. وفي الوقت الراهن، لا يعتبر القانون الدولي واضحاً في ما يخص حقوق الأراضي والموارد التي تعود إلى الأفراد أو المجموعات الأخرى التي قد لا تعتبر نفسها "قبلية" أو "أصلية" والتي على الرغم من ذلك تستطيع الوصول إلى الأراضي والموارد من خلال القانون العرفي أو الوراثة التقليدية أو الإجراءات غير الرسمية الأخرى. وتستوجب الخطوط التوجيهية مشاورة ومشاركة نشطة وحرة وفعالة ومجدية ومستنيرة مع جميع الأطراف المعنية، عا فيها الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات ذات الحيازات العرفية، بحسب ما تنص عليه الفقرة 3 باء6-، وبالإضافة إلى ذلك تستوجب احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في التعاطي مع الشعوب الأصلية.

لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً للشعوب الأصلية ولكن القانون الدولي يوضح أن هذا المفهوم يشمل الشعوب التي تسمى عادة بالشعوب "القبلية" وتقوم الوكالات الدولية بتطبيق هذا التعبير على المجموعات المميزة عرقياً التي لها علاقات وثيقة بأراضي أجدادها. أما الخصائص المشتركة المستخدمة لتعريف تلك الشعوب فهي:

- تعريفهم لأنفسهم كأعضاء في مجموعة ثقافية أصلية مميزة، واعتراف الآخرين بهذه الهوية؛
- التعلق الجماعي موائل مميزة جغرافياً أو بأراض متوارثة عن الأجداد في منطقة المشروع وبالموارد الطبيعية في تلك الموائل والأراضي؛
 - مؤسسات عرفية ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية مختلفة عن تلك الموجودة في المجتمع والثقافة المهيمنين؛
 - لغة أصلية تختلف في أحيان كثيرة عن اللغة الرسمية للبلد أو الإقليم (البنك الدولي، 2005).

يكن الاعتبار منطقياً بأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، باعتبارها حقاً بتقرير المصير تنطبق على جميع الشعوب التي تعرف نفسها على هذا الأساس والتي تحافظ على علاقات عرفية بأراضيها وبمواردها الطبيعية، ما يشير إلى أنها تطبق بشكل واسع في أرياف أفريقيا وآسيا ومن قبل الكثير من المجتمعات الأفريقية الأمريكية الريفية.

وعلى الحكومات والشركات أيضاً التنبه إلى أنه حيثها يُحدد أن المجتمعات الريفية ليست أصلية بهذا المعنى الأوسع، لا تؤدي الأنشطة الإنهائية المخطط لها على أراضي هكذا مجتمع إلى حرمان هذا الأخير من حقوقه الأعرض. وهذه الحقوق تشمل الحق في الحياة وبالملكية وبمستوى معيشي مناسب بما في ذلك الغذاء والمياه والسكن اللائق. وينبغي لجميع عمليات إمتلاك الأراضي أن تتم بموجب الإجراءات القانونية التي تضمن حقوق الناس، على أن تسبقها إجراءات المشاورة والمشاركة التي ترمي إلى ضمان دعمهم. وبعض النظم الطوعية الإصدار الشهادات لا تصدر أية شهادات إلى مشاريع منفذة على أراض للمجتمع المحلي خصصت إلى أطراف ثالثة من خلال ممارسة سلطة الدولة على أرض منزوعة الملكية.

فوائد الموافقة الحرة والمسبقة والمستنرة

في نهاية المطاف، يعود احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنية بالنفع على كل من الدولة والشركات على المدى البعيد، عبر خفض احتمال نشوب الخلافات التي قد تتصاعد إلى حد النزاعات. ويحول ذلك دون خسارة فرص الاستثمار التي قد تختفي في حال اختار المستثمرون التوجه إلى بلدان أخرى يعتبرون أن الاستثمارات فيها مأمونة أكثر. وهكذا فإن احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمسبقة والمستنيرة يفيد كل الأطراف المعنية ويحمي سبل معيشة المجتمعات المحلية، ويعزز الاستمرارية العملية والمالية واستدامة العمليات التجارية وبالتالي يزيد من الإمكانات الاستثمارية والفرص للبلدان النامية.

"إن واجب الدولة بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية يعطي الحق للشعوب الأصلية بأن تحدد بفعالية نتيجة صنع القرارات الذي يخصها وليس فقط مجرد الحق في المشاركة في تلك العمليات." ⁶

> النتائج مهمة بقدر الإجراءات فيما خص الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

تستوجب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ضمان بأن تتمكن المجتمعات المحلية من المشاركة بشكل مفيد في عمليات صنع القرارات وبأن تراعى شواغلها وأولوياتها وتفضيلاتها في تصميم المشاريع والمؤشرات والنتائج. باختصار، وكما تنص عليه آلية خبراء الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية: "إن واجب الدولة بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية يعطي الحق للشعوب الأصلية بأن تحدد بفعالية نتيجة صنع القرارات الذي يخصها وليس فقط مجرد الحق في المشاركة في تلك العمليات." ولذا تستوجب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بالإضافة إلى ما تقدم أن تتمكن المجتمعات المحلية من أن تتفاوض من أجل نتائج منصفة وقابلة للتنفيذ وأن تمنع موافقتها على المشروع المعين في حال عدم المراعاة الواجبة لاحتياجاتها وأولوياتها وشواغلها. أما المشاورات والمفاوضات التي لا تحل الأسباب التي تحدو المجتمع المحلي على الاعتراض أو تحقيق التوافق، فتقدم ضمانة ضعيفة بوجه النزاعات المكلفة والمعرقلة.

مجلس حقوق الإنسان، آلية الخبراء حول حقوق الشعوب الأصلية، التقرير النهائي حول دراسة تناولت الشعوب الأصلية وحق المشاركة في صنع القرار. مشورة آلية الخبراء رقم 2 (2011): الشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرارات، الوثيقة Hery Doc. A/HRC/18 أغسطس/آب 2011، الفقرة 21.





إرشادات عملية

تشكّل الإجراءات الموصى بها والمفصلة فيما يلي إرشادات عملية حول كيفية احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وهي تتضمن مشورة موجهة إلى الحكومات والشركات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. أما الأقسام ذات الصلة من الخطوط التوجيهية فترد في الحواشي. وقد تم إبراز الخطوات التي تخص جهات محددة دون سواها عند المقتضى.

ولا ينبغي اعتبار هذه الخطوات المقترحة عملية "معلبة جاهزة للاستخدام". بل هي بالأحرى جزء من عملية متكررة وجارية قد تستدعي تكرار خطوات محددة أو تمديدها أو إعادة تموضعها ضمن العملية الأوسع والتي يجب فيها مراعاة تنوع الجهات ووجهات النظر المعنية. وعلى المعلومات في كل المراحل أن تكون شفافة وسهلة الوصول من قبل الأطراف المعنية. وتجدر الإشارة إلى عدم تحديد التعاقب المحدد للخطوات المطلوبة: فهو سيتفاوت بتفاوت السياقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والمتعلقة بالسياسات، حيث تكتسب الحقوق الخاصة بالأراضي لأنواع مختلفة من المشاريع. وفي أعقاب تنفيذ كل إجراء، يجب توزيع الوثائق ذات الصلة على نطاق واسع ويجب التماس تعليقات جميع الأطراف كي تتم صياغة الخطوات التالية للعملية بصورة مشتركة.

إرساء أسس التنفيذ

قبل تنفيذ عملية معينة لالتماس الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ينبغى النظر أولاً في العناصر التالية:

العملية. بما أن شرط الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة ليس حقاً مستقلاً بحد ذاته، لا يجب تحجيمه إلى "معلبة جاهزة للاستخدام" تنتهي بقيام المجتمع المعني بالتوقيع على اتفاق. فإن احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يضمن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية صوتاً في كل مرحلة من مراحل التخطيط الإنهائي وتنفيذ المشاريع التي قد تؤثر في حقوقهم الأوسع. وقد يشمل ذلك حق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تقرير أي نوع من عمليات التشاور وصنع القرار هي الأنسب لها. إن الحصول على الموافقة الأولية قد يكون فقط الخطوة الأولى، فعلى امتداد عملية المشروع، تعتبر المشاركة المتواصلة للمجتمعات المحلية والرصد التشاركي والتحقق المتين، أموراً ضرورية لدعم الموافقة الحرة والمستنيرة.

الموارد. بالإضافة إلى الوقت، تعتبر المواد والموارد البشرية من الأمور الضرورية لاحترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بصورة قوية وقابلة للتدقيق. ويتطلب الأمر الاستثمار في البشر ومواد واستراتيجيات التواصل وأنشطة بناء القدرات والتدقيق المستقل والمشورة الفنية والقانونية. وسوف يحتاج أصحاب الحقوق أيضاً إلى موارد مناسبة لبناء قدراتهم من أجل تدارس المشروع أو البرنامج المقترح.

وحيثما يهتم أصحاب الحقوق بالمشاركة في تصميم مشروع وتنفيذه، ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية من أجل التدريب المناسب وتطوير المهارات. وعلى مقترحي المشاريع أن يدركوا أن احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يشكل كلفة ضمنية وضرورية لتنمية المشروع. وحيثما كان ذلك مناسباً، على القائمين على التنمية أن يجدوا طرقاً مفتوحة وقابلة للمساءلة من أجل تحويل الأموال إلى المجتمعات المحلية حفاظاً على سلامة العملية وعلى استقلالية دور المجتمع المحلي.

الوقت. على امتداد عملية احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة بأسرها، يجب استشارة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كمجموعة كاملة، طيلة الوقت الذي يلزمها لكي تفهم المقترحات وتنظر فيها وتحللها. وكلما زاد الوقت المخصص لإقامة تواصل جيد في بداية العملية التفاوضية، زاد احتمال سير المفاوضات في جو من الاتفاق بعد ذلك. والحقيقة أن العملية المتسرعة ستحول من قدرة المجتمعات المحلية على بناء توافق عام قبل اتخاذ القرارات النهائية. وهذا كفيل بالتسبب بخلافات بين المجتمعات وداخلها وبين الشركة والحكومة. قد يتم التشكيك في شرعية الاتفاق وقد تدعو الحاجة إلى بدء العملية من جديد انطلاقاً من النقطة التي نشأ فيها الخلاف. وفي النهاية سوف يستوجب ذلك المزيد من الوقت والموارد من كافة الأطراف المعنية كما يمكن للخلافات الناشئة عن العملية المتسرعة أن تؤدي إلى انهيار الثقة المتبادلة والمساءلة الضروريتين للحصول على الموافقة والحفاظ عليها. وإن الاستعداد لاستثمار الوقت والموارد في العملية يخفف

العوامل التي تؤثر في الوقت والموارد اللازمة لاحترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

المصدر: Anderson، 2011.

- عدد الجهات الفاعلة والمجموعات المهتمة المشاركة في المفاوضات وفي صنع القرارات؛
 - الانتشار الجغرافي وقابلية الوصول؛
 - فعالية القيادة الحالية والاتساق الاجتماعي؛
- القدرة التمثيلية للقيادة الحالية ووصول النساء والمجموعات الضعيفة الأخرى إلى صنع القرارات؛
 - الطرف المسؤول عن إعلام المجتمع المحلي الأوسع غير القادة الذين يمثلونه؛
 - · فعالية العملية ومستوى الخلاف ضمن المجتمع المحلى تجاه المشروع المقترح؛
 - العمليات والتكنولوجيات الإعلامية المتاحة؛
 - مستوى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة؛
 - القيود على الوقت التي تحول دون حضور الاجتماعات/الوصول إلى الأحداث الإعلامية؛
 - مستويات الاهتمام في المشاركة من أجل اكتساب المعلومات الكافية؛
 - إتاحة الوسطاء وفعاليتهم؛
 - واتاحة وجودة التيسير/المشورة المستقلة؛
 - ورجة تعقيد المشاكل المتعلقة بحقوق الأراضي والمطالبات المتداخلة؛
 - حجم المشروع المعين وتصميمه وتأثيراته.

بدرجة كبيرة من احتمال وقوع النزاعات والخلافات في مراحل لاحقة من عمليات المشروع وهو عامل أساسي في الاستدامة الأطول أجلاً لتلك العمليات. وإن الكشف المبكر لرفض المجمتمعات المحلية للمشاريع قد يساعد القائمين على المشروع على تركيز جهودهم على الأراضي المتاحة.

المشاركة الأوسع نطاقاً. من شأن السعي إلى تحقيق المشاركة الأوسع نطاقاً للمجتمعات المحلية في صنع القرار – بما في ذلك، على وجه الخصوص مشاركة النساء والشباب والفقراء والمهاجرين وغير الملاكين للأراضي – أن يخفف من احتمال الطعن في القرارات المتخذة في مرحلة لاحقة أو من احتمال نشوء شكاوى ضمن المجتمع نفسه. كما أن إدراج تلك المجموعات سيعكس كذلك بشكل أفضل مجموعة القيم والاستخدامات والموارد التي يجب أخذها في الاعتبار لدى تنفيذ المشروع. ويجب ألا ننسى بأن المجتمعات ليست متجانسة وأن القرارات قد تختلف من جماعة إلى أخرى بناء على الاحتياجات المختلفة.

فرص الوصول. لكي تتمكن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من صنع قرارات مستنيرة ومنح موافقتها عن علم بالأمور، يجب أن تتاح لها كافة المواد والوثائق المتعلقة بالأنشطة. وهذا يعني توفير المواد بصورة صريحة وفي الوقت المناسب وبالأشكال واللغات سهلة المنال والفهم، ويفضل أن تكون باللغة الأم لأولئك السكان بمساعدة مترجمين. وعلى القضايا اللوجستية على غرار التكلفة ووسائل النقل والإعلام أن توضع هي أيضاً في الحسبان لدى تنظيم المشاورات كي لا تحرم المجتمعات المحلية من المشاركة.

الثقة. في صلب احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، توجد عملية بناء علاقات الثقة والفهم المتبادلين من خلال تقاسم المعلومات الشفافة بالاتجاهين والمساءلة المثبتة والنقاشات واسعة النطاق والمفاوضات المتكررة والالتزام بحسن النية. وفي هذه العملية، توافق الشركة المعنية على احترام الحقوق الأوسع للمجتمعات المحلية والمشاركة في الحوار واستكشاف الخيارات وتقديم المعلومات والتصرف باحترام والموافقة على التراجع في حال طلب منها ذلك والدخول في مفاوضات حيثما تتم الموافقة على ذلك، والمصادقة على القرارات التي يتم التوصل إليها والامتثال لها. فبهذه الطريقة، يمكن الحفاظ على تفاعل سلمي طويل الأجل وتعايش منسجم، كما يمكن التوصل إلى حلول لنقاط الخلاف بطريقة ودية ومحترمة. وإن المرونة والطابع غير الرسمي والوقت والفرص للتعارف الشخصي الأفضل، هي كلها أمور مهمة لبناء الاحترام المتبادل والعقلية المنفتحة. ومن المهم أن يتعلى ممثلو الحكومة والشركة والمجتمعات المحلية بصلاحيات واضحة للتحدث بالنيابة عن مؤسستهم وقطع تعهدات ملزمة باسمها.

مراعاة الجوانب الثقافية. إن المعايير والتوقعات الثقافية تحدد نهج الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في التعاطي مع عمليات صنع القرار والمسلكة فيها. فهي قد تؤثر في سبل التمثيل وآليات صنع القرار والشروط الزمنية وكيفية جعل الاتفاقات ملزمة ومكونات عملية التفاوض بحد ذاتها. والاعتراف بهذه الاحتياجات ضروري لتحقيق نتائج متينة وشرعية ترضي كلّ من الطرفين. فحيث لا يتم الاعتراف بالسكان الأصليين أو تسجيلهم كمواطنين، أو حيث تكون سلطة القانون غائبة واستقلالية القضاء مشكوك فيها، يصبح من الأهمية بمكان احترام القوانين العرفية ونظم الشرف العرفية لصنع القرارات والحصول على الموافقة.

احترام حق الرفض. على الشركات والحكومات التي تشارك في مفاوضات حسن النية مع المجتمعات المحلية، أن تدرك بأنه حتى حين يتم تنفيذ عملية إعلامية وتفاوضية شاملة، يحق للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية رفض البناء أو أي مشروع على أراضيهم العرفية. أما التبعات المحددة لقرار السكان الأصليين بالرفض فتتفاوت بحسب الظروف. ولكن بوجه عام، أي مشروع لديه تأثير مباشر ومهم على حياة السكان الأصليين وحقوقهم الأساسية، يجب أن يتوقف في حال حجبوا موافقتهم عنه. وبشكل خاص، لا يفترض أن ينقل كل من السكان الأصليين والمجتمعات المحلية بعيداً عن أراضيهم كما لا يفترض أن يتم تخزين أو رمي المواد الخطر على أراضيهم من دون موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة. وفي حال قررت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الموافقة، فيمكنها التفاوض على الأحكام التي يمكنها بموجبها الموافقة على مشروع تنمية مقترح على أراضيها. والاتفاق في أية مرحلة من مراحل العملية لا يستتبع تلقائياً الرضا والموافقة كمحصلة نهائية.

ماذا نعنى بعبارة "المسبقة"؟

نظراً إلى أن للحكومات موجب أساسي يقضي بضمان احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ينبغي لها اتخاذ التدابير المطلوبة في أسرع وقت ممكن بشأن استخدام الأراضي وتخطيط المشاريع بحيث تشمل الشعوب المعنية. ولا يجب اتخاذ أي قرار بتخصيص أراض إلى طرف ثالث من دون إبلاغ الشعوب المعنية أولاً وضمان موافقتها من خلال الإجرءات المبيئة أدناه. وللحكومات واجب حيوي بضمان عدم تخصيص الأراضي إلى شركات – من خلال البيع أو التأجير أو التنازل – بأى شكل من الأشكال التي قد تنتهك الحقوق أو تولد النزاعات.

بالنسبة إلى الشركات قد يكون الوضع أكثر التباساً، فقد تجد أن الأراضي التي اشترتها من الحكومة (أو من خلال عمليات نقل الأراضي) ترزح تحت عبء الحقوق العرفية التي تغاضت عنها وكالات الحكومة أو تجاهلتها. وفي تلك الحالات ينبغي للشركات أن تناقش مباشرة المجتمعات المحلية بحسن نية شارحة لها الوضع. وعليها من ثم تنفيذ الإجراءات المبينة أدناه وإبلاغ تلك المجتمعات بأنها لن تزيل الأشجار من الأراضي أو تنفذ أهدافها الاستثمارية من دون أن تعترف أولاً بكامل الحقوق العرفية وأن تضمن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة لخططها من جانب أصحاب الحقوق المعنين.

ويجب التسليم بأنّ تلك الحالات تضع المجتمعات المعنية في حالة من الحرمان الكبير. فحالما تُخصص أراضيها إلى طرف ثالث من دون موافقتها يقوض ذلك قدرتها في أية مفاوضات لاحقة مع الشركة.

تحديد أصحاب الحقوق

تهدف هذه الخطوة إلى أن تحدد، عبر عملية تشاركية، من هم أصحاب الحقوق الحاليين ومستخدمي الأراضي في منطقة المشروع المستهدفة. فهذا سيساعد على تحديد كيفية استخدام المجتمعات المحلية للأراضي فضلاً عن أنواع المطالبات التي ترفعها المجموعات المختلفة بشأن الأرض المستهدفة والموارد الطبيعية الموجودة فيها، ومن تحق استشارته ومن له سلطة منح الموافقة للمشروع أو منعها عنه. ويجب تحديد أصحاب الحقوق في كافة أنحاء منطقة المشروع المستهدفة كما في المناطق المتاخمة. وقد تكون للمجتمعات المتاخمة مطالب تتعلق بالأراضي الواقعة ضمن منطقة المشروع أو بالموارد المتأثرة بالأنشطة الجارية داخلها (مثل المياه) أو لعلها تستخدم موسمياً تلك الموارد أو لها أشكال أخرى من علاقات الحيازة مع الأشخاص القاطنين في منطقة المشروع المستهدفة.

ما هي الحقوق العرفية؟

تنبثق الحقوق العرفية من القانون العرفي، الذي هو عبارة عن مجموعة قواعد غير مكتوبة عادة تستمد سلطتها من "التقاليد". والقوانين العرفية تتحكم بمجموعة واسعة من المسائل بها فيها العلاقات الأسرية وقانون الملكية واستخدام الأراضي والموارد الطبيعية وملكيتها. وتعني الحيازة العرفية للأراضي الأنظمة التي تتضمنها وإدارتها وإستخدامها والوصول إليها ونقلها وتنظيمها. والحيازة العرفية غالباً ما ترتبط ارتباطاً معقداً بالمفاهيم المحلية للقربي والأجيال المتحدرة والتعريفات الاجتماعية الأوسع نطاقاً لأدوار وحقوق الأفراد والمجموعات ضمن المجتمع.

⁷ تحديد أصحاب الحقوق. انظر من بين أمور أخرى في الخطوط التوجيهية البنود التالية: 3 ألف1--1: 4-5؛ 7-1 إلى 7-6؛ 8-2؛ 8-4؛ 8-6؛ 8-7؛ 9-5؛ 9-8؛ 11-5؛ 12-9؛ 12-9؛ 1-0: 12-1؛ 10-1 القسم 17-1 إلى 17-5.

تنبع القوانين والحقوق العرفية من المجتمع المحلي أكثر من الدولة (القانون التشريعي) ومع أن هناك تداخل كبير بين هذين النظامين على الأرض، لا تحظى الحقوق العرفية دائماً بالاعتراف أو بوزن مساو للحقوق القانونية من قبل الدولة. قد تكون الحقوق العرفية غير رسمية (أي من دون اعتراف رسمي من الدولة) أو قد تكون رسمية حين تهنح قوة قانونية من قبل المعاهدات الدولية المبرمة أو الدساتير الوطنية أو القوانين التشريعية أو المراسيم أو من خلال قرارات المحاكم. والحقوق العرفية للأراضي تتفاوت بدرجات كبيرة عبر المجتمعات المحلية بناء على مواقعها والتنظيمات الاجتماعية وطرق كسب المعيشة. وفي بعض المجتمعات المحلية يمكن للأراضي والموارد الطبيعية أن تكون مملوكة بصورة جماعية وأن تستخدم وتدار على أساس المساواة (يشار إليها أحياناً بالأراضي "المشاعة" ذات الحيازة العرفية). وكثيراً ما تكون الحقوق "متداخلة" أي على سبيل المثال حين تكون هناك أراض زراعية فردية أو أسرية مملوكة ضمن أراض مشاعة أوسع. وتتمتع الأراضي والموارد الطبيعية كذلك بقيمة اجتماعية وثقافية وروحية واقتصادية وبيئية وسياسية بالنسبة إلى الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات التي تتبع نظم الحيازة العرفية.

كيف ينبغى تنفيذ ذلك؟

إجراء المقابلات والمشاورات وعقد نقاشات جماعات التركيز على أن تستكمل أو تقترن باستبيانات لتحديد ما يلى:

- · الأفراد والعائلات والقرى والعشائر والكيانات الاجتماعية الأخرى في منطقة المشروع وفي المناطق المتاخمة؛
- طبيعة العلاقات القائمة بين تلك المجموعات التي قد تقوم على علاقات القربى وأيضاً على الروابط الاجتماعية الاقتصادية الأوسع على غرار الروابط التجارية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية؛
- المواقع الجغرافية وإجمالي عدد السكان للمجموعات المختلفة التي جرى تحديدها. يمكن استخدام الخرائط ونظم تحديد المواقع العالمية
 من أجل تحديد المواقع. وتذكروا أن بعض المجتمعات المحلية قد تكون كثيرة الترحال وتهاجر بحسب المواسم عبر أراض معينة بناء على طريقتها في كسب المعيشة. وقد تشمل الأمثلة الصيادين-الجامعين والرعاة والمزارعين المتنقلين والعمال المؤقتين؛
 - الوحدات الإدارية التي تعيش فيها المجتمعات المحلية وتمارس حقوقها (مثل المنطقة أو الإقليم أو المقاطعة)؛
- طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمعات المحلية والدولة من حيث الحوكمة والإدارة وممارسة القانون العرفي والاعتراف بالحقوق العقارية،
 ولاسيما بناء على الحقوق العرفية:
- تاريخ شغل الأراضي واستخدامها من قبل المجتمعات المحلية، وكيف ترتبط هذه المجتمعات بالأرض؛ ونظامها العرفي لحيازة الأراضي وإدارتها ووراثتها؛ وكيف تنظم عمليات نقل ملكية الأراضي فيما بين المجتمعات وضمنها ومع الأطراف الخارجية. في حال وجود مجموعات عرقية متعددة محاولة فهم كيف يرتبط الناس ببعضهم البعض وكيف ينظمون علاقاتهم بالنسبة إلى الأرض والموارد الطبيعية؛
- كيف تبرر المجتمعات المحلية مطالباتها بالأراضي وباستخدام الأراضي. وعكن أن يشمل ذلك القانون العرفي أو سلسلة النسب أو التوريث
 أو الشراء أو التأجير أو برامج الاستيطان التي ترعاها الدولة. ويجب الأخذ في الاعتبار أن أصحاب الحقوق ومستخدمي الأراضي قد لا يكون
 دائماً نفس الأفراد أو المجتمعات؛
- العوامل التاريخية الممكنة التي طبعت وغيرت السكان الحاليين وعلاقتهم مع الأرض واستخدامهم لها. وهذه العوامل قد تشمل الحروب الأهلية الماضية أو الجارية والمهجرين الداخليين وأنماط الهجرة أو التنمية الحضرية والزراعية؛

- الخصائص الديموغرافية للمجتمعات المحلية. ويمكنها أن تشمل المجموعات العمرية والنسب بين الجنسين ومجموعات السكان المحليين والمهاجرين 8:
- وضع المرأة ودورها في المجتمعات المحلية. ويمكن أن يشمل ذلك دورها في توزيع العمل وحقوقها في استخدام الأراضي وصلاحية اتخاذ
 القرارات وكيفية تمثيلها ؛
- أنواع سبل المعيشة في المجتمعات المحلية والموارد التي تعتمد عليها لكسب معيشتها. وقد تشمل الزراعة الدائمة أو الموسمية والرعي وصيد الأسماك وصيد الطرائد وجمع الخضر والفاكهة أو جملة من هذه الأمور؛
- النظم المحلية لإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها. وعكن أن تشمل إدارة واستخدام المياه من الأنهار والبحار والأراضي والغابات والمحاصيل
 والثروة الحيوانية. يعتمد معظم سكان الأرياف على اقتصادات مختلطة ويستخدمون بطرق مختلفة جداً الأراضي والموارد؛
- الأشكال المحلية للتنظيم الاجتماعي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الأفراد والمؤسسات المسؤولة عن صنع القرارات وإنفاذ القوانين العرفية؛ والممارسات الدينية والأنشطة الاقتصادية والعلاقات ما بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد؛ والسلطة السياسية واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها؛

الخطوط التوجيهية بشأن القيمة الثقافية للأرض وللموارد الطبيعية

المصدر: الفاو، 2012

• المستويات المحلية للإلمام بالقراءة والكتابة. فحيثها تكون المجتمعات المحلية، بما في ذلك قادتها، أميّة أو شبه أميّة، سيكون من المهم ضمان

9-1 على الجهات من دول وغير د

أن تكون كافة المعلومات التي تنقل إليها متاحة بأشكال ولغات سهلة الفهم ومناسبة، وأن تكون كافة الإجراءات مسجلة صوتياً من أجل الرجوع إليها. أما استخدام الرسوم البيانية والصور وأفلام الفيديو بالإضافة إلى التفاعل وجهاً لوجه فقد يساعد على سهولة الوصول إلى المعلومات.

9-1 على الجهات من دول وغير دول أن تقر بأن للأراضي ومصايد الأسماك والغابات قيمة اجتماعية وثقافية وروحية واقتصادية وبيئية وسياسية بالنسبة إلى الشعوب الأصلية وإلى المجتمعات الأخرى ذات نظم الحيازة العرفية.

- القيمة الثقافية للأرض وللموارد الطبيعية بالنسبة إلى المجتمعات المحلية. ومكن أن يشمل ذلك الروابط الاقتصادية والاجتماعية والروحية/ الدينية والسياسية والتاريخية والأسرية بالأرض؛ °
- أية نزاعات أو خلافات ماضية و/أو جارية بين مجتمع وآخر وضمن المجتمع نفسه على الأراضي والموارد الطبيعية ومسبباتها. إن التنبه إلى الحساسيات القائمة يساعد على تفادي الخلط بين مجموعات مختلفة ويتيح فهماً أفضل للمصالح المختلفة ووجهات النظر المطروحة؛
- أية نزاعات ماضية و/أو قائمة أو خلافات بين المجتمعات والشركات أو الوكالات الحكومية الموجودة في المنطقة وأسبابها وكيف تم حلها أو يجري حلها حالياً. وعلى انتهاك حقوق المجتمعات من قبل المشغلين أو المدراء السابقين للمشروع أو الالتزامات غير المنفذة التي قطعها المنفذون السابقون للمجتمعات، أن تحلّ وتعالج؛
- الفوارق اللغوية بين المصطلحات المحلية والرسمية منها وأية مصطلحات محلية محددة ذات صلة. وقد تشمل أسماء المجموعات الاجتماعية والمصطلحات المستخدمة لوصف الحقوق والممارسات وهياكل صنع القرار والتنظيم السياسي. وإن الحفاظ على وضوح التعاريف يساعد على تفادي سوء الفهم ويراعي النظم المحلية للمعرفة والمصطلحات. ويجب التأكد من قدرة المترجمين الفوريين على فهم الفوارق الطفيفة اللغوية والمصطلحات المحلية وترجمتها بدقة.

⁸ المساواة بين الجنسين: انظر من بين أمور أخرى البنود التالية من الخطوط التوجيهية: 3 باءد-: 3 باءد-؛ 3 باءد-؛ 4-1؛ 2-3: 5-3: 5-2: 5-2: 5-3: 5-1: 7-1، 7-1، 8-9: 8-11، 9-2: 9-3: 9-01؛ 10-1: 10-1: 10-2: 10-2: 10-3

[°] القيمة الثقافية للأرض وللموارد الطبيعية: انظر في جملة أمور البنود التالية من الخطوط التوجيهية 4-8: 5-3: 5-9: 9-1: 9-7: 11-2: 16-2: 18-2.

إجراء تعداد للسكان استناداً إلى استبيان عن طريق إجراء زيارات ميدانية ومشاورات مع كل المجتمعات المحلية في منطقة المشروع المستهدفة وتخومها. خلال المشاورات، إشرحوا بوضوح لكافة الأطراف الذين تمثلونهم عن سبب قيامكم بالتعداد والتمسوا موافقتهم على التشاور معهم وتقديم معلومات للاستبيان. يحق للمجتمعات أن تحجم عن الموافقة في هذه المرحلة (أو سواها) وفي هذه الحالة لا مكن السير بتنفيذ المشروع.

إجعل المشاورات وأسئلة الاستبيان مفتوحة نسبياً. على عملية التعداد أن تتبح النظر في أية مسائل وشواغل أخرى ذات صلة تطرحها المجتمعات المحلية، إذ أن تلك الأمور ربا لم تؤخذ في الحسبان لدى صياغة الاستبيان.

مراجعة مصادر أخرى. ينبغي للمشاورات مع المجتمعات المحلية أن تستكمل بواسطة مشاورات مع الأجهزة الحكومية المحلية أو على مستوى المقاطعة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على الصعيد المحلي والوطني والدولي، من أجل تحديد أفضل للأمور التالية:

- وضع المجتمعات والأفراد الذين قد يؤثر فيهم المشروع وحقوقهم العرفية للحيازة في القانون المحلى والوطنى؛
- ما إذا كانت المجتمعات تتمتع بمنزلة مميزة في التشريع الحكومي مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى والجماعة المهيمنة في المجتمع؛
 - التعدادات التي ربما أجريت في السنوات الأخيرة وما إذا كانت تراعي اعتبارات المجتمعات المحلية؛
 - أي بيانات متفرقة إضافية ذات صلة.

إتاحة النتائج الموثقة لكل المجموعات التي يهمها الأمر بالأشكال واللغات التي تسهل اطلاعها عليها.10

التأكد من الوضع القانوني للأرض

خلال أية من العمليات المتعلقة بحيازة الأراضي، تتمثل الخطوة الأولى المحورية لاحترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في توضيح مدى حقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بالأراضي والموارد الأخرى وحيثما أمكن، ضمان تلك الحقوق. لدى تعبير تلك الشعوب عن موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة على الاستثمارات الزراعية المقترحة أو حجبها، ينبغى طمأنتها بأن حقوقها العرفية ونظامها الحالى لاستخدام الأراضي تحظى بالاعتراف وبالاحترام لأقصى الحدود. ولأن النظم القانونية للعديد من البلدان لا تعترف رسمياً بالحقوق العرفية، وبحق المجتمعات المحلية جنح الموافقة أو منعها عن ما يجرى في أراضيها، فهذا يجعل الأمر شديد الأهمية تحديداً.

الغرض من هذه الخطوة هو تحديد الجهات التي تملك حقوقاً على أراضي المشروع المستهدفة في كل من القوانين الحكومية والقانون العرفي، وكيف عكن للوضع القانوني للأرض أن يتغير في حال اشترتها شركة ما، وأثر ذلك على أصحاب الحق. وبما أن سياسات الحيازة وممارستها تختلف من بلد إلى آخر وما أن الاستقرار الاجتماعي والتعايش يستندان بقوة إلى طبيعة نظم الحيازة القائمة، من الضروري أن تراعى تلك الخصوصيات. وهذا مهم بوجه خاص في البلدان حيث لا تحظى الحقوق العرفية باعتراف فعلى أو بالحماية من قبل القوانن الوطنية، وحيث يتعدد أصحاب الحقوق (الرسميون أو غير الرسمين) الذين لديهم مطالبات تخص الأرض نفسها. وينبغي النظر في الوضع القانوني لكل أنحاء منطقة المشروع المستهدفة فضلاً عن المناطق المتاخمة لها.

¹⁰ التوثيق: انظر في جملة أمور البنود التالية من الخطوط التوجيهية 9-8: 12-11؛ 25-4. قابلية الوصول إلى المعلومات: انظر في جملة أمور البنود التالية من الخطوط التوجيهية 3 -7 - 1 نام-1 نام

وغالباً ما تصنف الأراضي العرفية على أنها أراض للدولة بهوجب القوانين التشريعية. إلا أن الخطوط التوجيهية، المتماشية مع القانون الدولي، تفرض على وكالات الدولة والمستثمرين أن يضمنوا احترام حقوق الحيازة الشرعية، بما يشمل الحقوق العرفية والحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية بخصوص أي مشروع استثماري يؤثر في تلك الحقوق. وتنبغي أيضاً معالجة التعقيدات القانونية المتأتية عن ذلك. فعلى سبيل المثال، في الكثير من تشريعات القانون العرفي، لا يمكن التنازل عن الأراضي المكتسبة بهوجب القانون العرفي، والتي تعرف أحياناً بتسمية "سندات ملكية الشعوب الأصلية" سوى للدولة. وقد يكون هذا مطلوباً أيضاً حيث تكون الدولة مؤتمنة على ضمان رفاه الشعوب الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، بما أن الأسواق كانت غائبة في أحيان كثيرة عن أراضي السكان الأصليين، فإن الأحكام التي يجب بهوجبها نقل الأراضي المالكين العرفيين إلى المستثمرين – سواء أكان ذلك عن طريق الإيجار أو التأجير أو البيع – تبقى غير واضحة. وفي تلك الظروف، يترتب على الوكالات الحكومية مسؤولية كبرى في ما يخص ضمان المعاملة المنصفة وحماية مصالح المجتمعات المحلية ذات الحقوق الضعيفة أو غير المضمونة.

كيف ينبغى تنفيذ ذلك؟

تكليف استشاري أو محام للقيام براجعة وافية للأطر الوطنية القانونية والمؤسسية والسياساتية. في الوضع المثالي، ينبغي للاستشاري أن يطبق طرقاً مبتكرة ومتعددة التخصصات للتحقيق فضلاً عن نهج تشاركي وتعاوني على امتداد عملية البحث.

وينبغى للمراجعة أن تتضمن:

- القوانين والمؤسسات والسياسات التي أرست الإطار الخاص بشراء الأراضي في البلد المعنى المحدد؛
 - الحقوق العقارية للمواطنين والنساء والسكان الأصليين والأقليّات؛
- الوضع القانوني الرسمي الحالي للأرض بموجب القوانين الوطنية. يمكن أن تعيّن الأرض كأرض حكومية أو أرض عامة أو أرض خاصة أو أرض عرفية أو أرض للدولة أو عامة أو خاصة أو للمجتمع المحلي أو صناعية أو غابة لحفظ الموارد أو محمية أو امتيازات، وما إلى ذلك. وكذلك تحديد أى تداخلات بين التصنيفات الرسمية للأراض؛
- الصلاحيات ذات الصلة والأجهزة الحكومية المسؤولة عن الأرض وإدارتها وتخصيصها. قد تكون تلك سلطات وطنية و/أو على مستوى المقاطعات أو وزارات للبيئة والأراضي و/أو للزراعة؛ وإدارات للغابات أو غيرها من المؤسسات المتخصصة. وأيضاً تحديد أي تداخل بين الصلاحيات بشأن منطقة المشروع المستهدفة؛
- ما إذا كان هناك اعتراف بالحقوق العقارية العرفية للمجتمعات المحلية في القوانين والسياسات الوطنية وكيف، وكيفية تأثير ذلك في المجتمعات المحددة ضمن المنطقة المستعدفة. وتتضمن المعلومات ذات الصلة الحقوق الدستورية والحقوق الأخرى بهوجب القوانين المختلفة مثل القوانين العقارية والقوانين البيئية وقوانين العراجة. وحيث هناك اعتراف بحقوق الحيازة، قد تكون هذه الأخيرة على هيئة صكوك أو سندات ملكية أو عقار مستأجر، أو ملكية، أو حقوق استخدام/انتفاع أو صك أصلي أو قد تكون مؤهلة بناء على ترتيبات المؤاكرة وحقوق الارتفاق. في الكثير من البلدان ينبغي لتلك الحقوق أن توثق رسمياً لكي يتم الاعتراف بها (الأمر الذي قد تترتب عنه تكاليف باهظة) ولكن في بعض البلدان يتم الإقرار بالحقوق العرفية ولو أنها غير مسجلة رسمياً؛

- · وضع الأرض من وجهة نظر المجتمعات المحلية وقانونها العرفي، سواء أكان ذلك القانون العرفي رسمياً أو غير رسمى؛
- ما إذا كانت قوانين الدولة وسياساتها تعترف وتحمى الحقوق الجماعية والعرفية العقارية للمجتمعات وبناء على أي أساس؛
- · العملية القانونية التي من خلالها ستمتلك الشركة و/أو الدولة الأرض وكافة الأجهزة الحكومية ذات الصلة التي يفترض التعاطي معها.
 - التغييرات في الوضع القانون للأرض في حال استملكتها الشركة؛
- التداعيات المحتملة على المجتمعات المحلية الناجمة عن التغيير في الوضع القانوني للأرض من حيث الوصول إليها والحقوق العقارية على
 المدى القصير والمتوسط والبعيد. وقد يعتمد ذلك على طبيعة المشروع ومدّته أو على الوضع القانوني للحيازة (مثلاً أرض مستأجرة أو بيع مباشر أو عقد قابل للتجديد). وأيضاً تحديد حقوق المجتمع المحلي بعد انقضاء مدة عقدة الإيجار. على سبيل المثال: هل ستعود الأرض إلى المجتمعات المحلية أم سيعاد تصنيفها كأرض مملوكة من الحكومة؟ يجب توضيح هذا الأمر للمجتمعات خلال المفاوضات اللاحقة؛
- عملية المشاورات التي تنظمها التشريعات، حيث المشاورات بشأن استملاك الأراضي ضرورية بموجب القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية
 وسوابق تنفيذ هذه العملية على الاستملاكات الأخرى للأراضي؛
- المشغلون السابقون للمشروع على الأرض المستهدفة وأي موجبات مترتبة على هؤلاء تجاه المجتمعات المحلية سواء أكانت منفذة أو غير منفذة. وقد يشمل ذلك أنواعاً مختلفة من التعويضات، أو إعادة الأراضي إلى مالكيها أو نقل السكن أو فرص للعمل أو تنمية البنية التحتية أو مشاريع الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

مقارنة النتائج بالبيانات الناجمة عن عملية تحديد أصحاب الحقوق (انظر القسم السابق) لتثبيتها أو لتحديد التناقضات بين الوضع القانوني للأرض وتقاليد الحيازة التي عارسها أصحاب الحقوق العرفيون.

مشاركة وتأكيد النتائج عبر التشاور مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة والمجتمعات المحلية.

تشمل مصادر المعلومات الممكنة لهذه الخطوة: الوكالات الحكومية ووكالات التنمية وأخصائيي الحيازة والمستشارين القانونيين والخرائط الرسمية والمسوح وسجلات الأراضي وسجلات الضريبة العقارية وتخطيط استخدام الأراضي وخرائط إدارة العقارات والمسوح الإثنولوجية والبحوث الأكاديمية والقوانين واللوائح والأحكام القضائية وسجلات الشركات ومطبوعات المنظمات غير الحكومية.

رسم خرائط المطالبات بالأراضي واستخداماتها11

إن الغرض من هذه الخطوة هو تحديد نطاق الأراضي والموارد الذي لسكان منطقة المشروع المستهدفة الحاليين حقوق و/أو استخدامات رسمية وغر رسمية تتعلق به. ينبغي للخرائط أن تغطى كافة أجزاء منطقة المشروع المستهدفة فضلاً عن المناطق المتاخمة.

وينبغي للمجتمعات المحلية، من خلال ممثليها، أن تؤدي دوراً مركزياً في أنشطة رسم الخرائط. ويجب أن تصاغ الخرائط بناء على الوعي الكامل بها والموافقة عليها والسيطرة عليها من جانب المجتمعات المحلية والأطراف الأخرى المعنية. وعليها أيضاً أن تخضع لمراجعة المجتمعات المجاورة من أجل تفادى مفاقمة النزاعات على الأراضي أو التسبب بها.

وإن اطلاع الأطراف كافة على الغرائط هو أمر ضروري جداً في كافة مراحل العملية، ويجب أن تعتبر الغرائط وسيلة تواصل وتقاسم معلومات بين المجموعات المعنية. وينبغي لرسم الغرائط أن يكون بمثابة عملية يقودها المجتمع على أن تقوم الشركة و/أو الحكومة بتيسيرها ودعمها، وربما بدعم من منظمات غير حكومية. ويجب اعتبار الغرائط أداة في هذه العملية أكثر منها غاية بحد ذاتها.

كيف ينبغى تنفيذ ذلك؟

تحديد هوية أصحاب الحقوق قبل البدء بالعملية. فالتحديد المسبق لمستخدمي الأراضي وأصحاب الحقوق، فضلاً عن الفهم الراسخ لنظم الحيازة العرفية والنظم الاجتماعية الثقافية المحلية، سوف يساعد عملية رسم خرائط الأراضي العرفية بشكل ملحوظ.

ينبغى التشاور مع المجتمعات المحلية، حيث يجب شرح ما يلى:

- طبيعة المشروع الذي يجرى رسم خرائط الأراضي والموارد من أجله والتداعيات الممكنة على الحقوق وسبل المعيشة؛
- الهدف من نشاط رسم الخرائط وأهميته في حماية الحقوق العرفية والسلطة الاستنسابية بشأن الاستخدام المستقبلي للأراضي والموارد؛
 - ما سيترتيب عن عملية رسم الخرائط من حيث الموارد والوقت والمشاركة والتكاليف ومن سيغطى تلك التكاليف؛
 - يحق للمجتمعات أن تقرر من سيشارك في عملية رسم الخرائط بصورة مباشرة وغير مباشرة على حد سواء؛
 - أى تعويضات مقدمة لقاء الوقت والموارد المستثمرة في عملية رسم الخرائط؛
 - الأطراف المستقلة التي لها خبرة وتجارب في دعم المجتمعات المحلية في عملية رسم الخرائط (مثل المنظمات غير الحكومية)؛
 - للمجتمعات حق حجب موافقتها في هذه المرحلة، وفي هذه الحالة لا يتم السير بالمشروع.

الموافقة على المشاركة. في حال وافق المجتمع المحلي على المشاركة في نشاط تشاركي لرسم الخرائط، عليه أن يتفق بشأن أفراد المجتمعات الذين سيشاركون في العملية ومنحهم الوقت الكافي لكي يتخذوا قراراتهم. ويجب أن يكون كافة الممثلين قد اختيروا بحرية من قبل مجتمعهم أو مؤسستهم. وللمجتمعات الحق في تقرير من غير هؤلاء، في حال وجد، يجب أن يشارك في أنشطة رسم الخرائط.

¹¹ رسم الخرائط: انظر في الخطوط التوجيهية البند 7-4 للاطلاع على التجارب الميدانية الموثّقة في مجال الرسم التشاركي للخرائط، انظر Tanner وآخرون، 2009؛ 2007. Nelson،

تقديم الدعم المستقل إلى المجتمعات. يجب أن تقدم إلى المجتمعات المحلية مجموعة واسعة من الخيارات للأطراف المستقلة التي يمكنها مساعدتها على تنظيم نشاط رسم الخرائط وتنفيذه. قد تكون تلك الأطراف عبارة عن منظمات غير حكومية تعرف المنطقة وتملك التكنولوجيا المطلوبة لتنفيذ رسم الخرائط التشاركي. وللمجتمعات المحلية الحق في اختيار الأجهزة التي ستدعمها في رسم الخرائط وبناء على أي شروط، حالما يتم إبلاغها بالخيارات المتاحة.

السعي إلى تمثيل متنوع. في الحالة المثالية، ينبغي لمجموعة تمثيلية من أصحاب الحقوق عن فيهم النساء والشباب والعائلات الفقيرة والشيوخ، المشاركة في رسم الخرائط عا أن ذلك سيعكس مجموعة القيم والاستخدامات والموارد التي يجب إدراجها في الخرائط. على سبيل المثال، الشيوخ هم في أحيان كثيرة الأكثر علماً بالمواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية. كما قد يستخدم الرجال والنساء الأراضي والموارد بطرق مختلفة. ولذا على الخرائط أن تعكس كل تلك القيم والاستخدامات. وحيثما لا يشارك أفراد المجتمع مباشرة في فريق رسم الخرائط، ننصح بشدة أن تتم مشاورتهم على امتداد العملية لضمان أن تمثل خارطتهم فهمهم للأراضي والموارد الطبيعية ولاستخدامها.

السماح بخرائط متعددة. على المنظمات الداعمة المشاركة في رسم الخرائط أن تدرك أنه حيثما توجد مجتمعات مختلفة قد ترغب هذه الأخيرة في ممارسة رسم الخرائط بصورة مستقلة. وقد يحصل هذا إذا كانت المجموعات تطالب بمناطق مختلفة لها أو في حال كان هناك تقاطع في مطالباتها أو في حال وجود مستويات غير متعادلة لأمن الحيازة على الأرض نفسها. وينبغي منح كل مجتمع محلي فرصة مساوية للمشاركة في عمليات رسم الخرائط في حال رغب في المشاركة فيها. وحيثما تتقاسم عدة مجتمعات محلية الحقوق المتعلقة بمنطقة معينة، قد يؤدي تأكيد حقوق مجموعة واحدة فقط دون سواها، إلى نزاع. ينبغي للمجتمعات المتاخمة أن تشارك في رسم الحدود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ترسيم الحدود وتوضيح من هم أصحاب الحقوق.

مقارنة المعلومات المستقاة من مصادر أخرى وتأكيدها حيثها أمكن ذلك. يجب مقارنة المعلومات ضمن المجتمع الواحد وما بين المجتمعات على حد سواء، لفهم أفضل للحالة العامة على الأرض. وينبغي أيضاً للخرائط التي يجري رسمها أن تقارن بأية خرائط سابقة من إنتاج الأجهزة الحكومية وغيرها من شركات القطاع الخاص، التي عملت في منطقة المشروع المستهدفة أو بقربها.

التدرب على التكنولوجيات السهلة. ينبغي لمنظمات الدعم أن تدرب أعضاء فريق رسم الخرائط على استخدام تكنولوجيات المعلوماتية الجغرافية مثل تحديد المواقع العالمية ونظم المعلومات الجغرافية بما أنها من الوسائل الرخيصة نسبياً والسريعة والسهلة لتوضيح نطاق الحقوق العرفية وغيرها من الحقوق. وفي الأماكن التي تتسم بمستويات متدنية من الإلمام بالقراءة والكتابة، يجب استخدام نظم تحديد المواقع العالمية القائمة على الرموز أو على الصور التوضيحية التي تستعين برسوم ورموز لونية بدلاً من النصوص، كي لا يواجه أفراد المجتمع المحلي أية صعوبات في عملية رسم الخرائط. وتوفر تطبيقات الهاتف الذي وسيلة متاحة على نطاق واسع وغير مكلفة لتسجيل البيانات ووضعها على الخريطة في آن معاً. ويمكن لبعض برمجيات الهواتف الذكية أن تستخدم أيضاً لتتبع سلاسل الأنشطة ذات الطابع الزمني والمصممة على الطلب (مثل الموقع والأفراد المشاركين والغاية من النشاط ونتيجة النشاط وما إلى ذلك).

أداء دور توجيهي في عملية رسم الخرائط. عندما يشعر أعضاء الفريق بأنهم علكون القدرة على تنفيذ رسم الخرائط بأنفسهم، يفترض على المنظمة الداعمة أن تؤدي دوراً توجيهياً بدلاً من دور المقرر في عملية رسم الخرائط على المجتمعات وللوكالة والمبادرة تنفيذ أنشطة رسم الخرائط على الوجه الذي تراه. وفي حال أدى التمايز في مستويات النفوذ إلى تهميش مجموعات معينة من أصحاب الحقوق أو مستخدمي الأراض، بوسع المنظمات غير الحكومية أو غيرها من الأطراف المحايدة أن تؤدى دور الوساطة على صعيد مقارنة المعلومات عبر المجموعات.

استثمار ما يكفي من الوقت والموارد. لكي تعكس الخريطة بالكامل قيمة الأرض بالنسبة إلى المجتمعات والعائلات والأفراد الذين قد يتأثرون بالمشروع. وتلك الخريطة تقترح إمكانية وكيفية تنفيذ استملاك الأرض بطريقة تحترم حقوق الناس وتضمن سبل معيشتهم، على أن تشير إلى التأثيرات المحتملة لذلك الاستملاك.

الأمور الواجب مراعاتها

يجب أن تتاح للمجتمعات المحلية إمكانية اختيار العناصر التي ستدرج في الخرائط وتلك التي يجب ألا تدرج فيها. وعليها اختيار مفتاح الخرائط، تماشياً مع احتياجاتها وتمنياتها.

يجدر النظر في المعلومات التالية لدى عملية رسم الخرائط، ويمكن إدراجها في الخريطة نفسها أو تضمينها كوصف تكميلي لها:

- أنواع الأراضي والموارد التي تستخدمها المجتمعات المحلية وتعتمد عليها والمصطلحات المحلية للاستخدامات المختلفة للأراضي والتضاريس والموارد الطبيعية والغطاء النباقي. وهي قد تضم الغابات والأنهار والفرجات في الغابات والجبال والمراعي. ويمكن لاستخدام الموارد أن يتضمن صيد الطرائد وجمع الثمار وصيد الأسماك والحراثة والرعى وجمع الأعشاب الطبية وما شابه ذلك؛
- التداخل الممكن و/أو التضارب بين المطالبات بالأراضي من قبل المجتمعات المختلفة أو ضمن المجتمعات نفسها وكيف تتم إدارتها ومراعاتها عرفاً؛
- الممارسات الزراعية مثل الزراعة بالتناوب والاستخدام الموسمي للأراضي والنزوح الموسمي للمجتمعات. مثلاً قد تكون الأراضي الفارغة في الظاهر جزءاً مهماً من معيشة المجتمعات التي يشكل الرعى الموسمي طويل الأجل أساس مكسب عيشها؛
- مناطق الموارد المشتركة مثل أراضي الصيد والمراعي والأنهار والغابات. وبشكل خاص، يجب إدراج نقاط الوصول إلى الموارد المائية في الخرائط، فضلاً عن المجتمعات التي تعتمد عليها؛
- المواقع ذات القيمة الثقافية والتاريخية والروحية بالنسبة إلى المجتمعات المحلية، وهي قد تتضمن: المقابر والغابات والجبال والأنهار
 المقدسة وأراضي ممارسة الطقوس الدينية؛ وأماكن العبادة؛
- قيمة بعض المناطق المحددة بالنسبة إلى مستخدمين معينين للأراضي ضمن المجتمعات. وهي قد تتضمن: مناطق مستخدمة أساساً من قبل نساء وأطفال ومزارعين ومهاجرين موسميين ورعاة وصيادين وصيادين بالأفخاخ ومجتمعات نهرية وما شابه ذلك. ويجب أن نتذكر بأن بعض المناطق قد لا تكون قيد الاستخدام الدائم من قبل المجتمعات ولكنها على الرغم من ذلك تحتفظ بقيمة ثقافية أو اقتصادية هامة بالنسبة إليها. فعلى سبيل المثال، تنشط قبيلة الماساي في شرق أفريقيا بصورة رئيسية في رعي المواشي في السهول ولكنها تستخدم الغابات كجزء لا يتجزأ من طقوس التلقين؛
- أية مناطق تحتوي على كميات هامة من التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني (مثل الغابات الابتدائية والثانوية
 أو المنغروف أو مناطق حفظ الموارد)؛
- أية تحسينات من صنع الإنسان وممتلكات على الأراضي المعنية. وهي قد تتضمن مستوطنات ومحاصيل وأشجار ونظم ري وجسوراً ومبان
 وطرقات ومواقع مقدسة ومقابر؛
- الحدود والمعلمات العرفية للأراضي. وهي تشمل الحدود الطبيعية مثل ضفاف الأنهار أو الغطاء الحرجي أو الأراضي الحرجية أو خصائص جغرافية مشابهة؛

- المعالم التي تعتبر دليلاً على شَغل المجتمعات المحلية لذلك المكان عبر التاريخ. ومكنها أن تتضمن الأشجار المزروعة ومواقع دفن قديمة
 وأطلال بلدات مندثرة وما شابه ذلك؛
- المناطق التي تقدم بعض الخدمات القائمة على الطبيعة مثل حماية المستجمعات المائية وتنظيم التدفقات المائية ومستجمعات المياه والتعرية ومكافحة الحرائق المدمرة؛
- أية عمليات للقطاع الخاص ومناطق حفظ الموارد المحاذية لموقع المشروع المستهدف. وهي قد تشمل قطع الأشجار أو التعدين أو إجازات امتياز للمنشآت الحرجية، فضلاً عن الغابات المحمية والمنتزهات الحرجية الوطنية. ويجب أيضاً مراعاة أي تداخلات ما بين تلك المناطق ومنطقة المشروع المستهدفة.

استكمال عملية رسم الخرائط

ضمان قيام الفريق المكلف برسم الخرائط بالتشاور مع المجتمع الأوسع على الصيغة شبه النهائية للخريطة من أجل التأكد من أنها تتضمن كل المعلومات ذات الصلة. ويجب أن تكون الخريطة متاحة بالأشكال وباللغات التي تمكن المجتمعات المحلية من الاطلاع عليها. وقد يكون استخدام الرسوم البيانية والنماذج ثلاثية الأبعاد مفيداً بشكل خاص لرؤية المعلومات التي تمثلها الخريطة.

إبلاغ جميع الأطراف المعنية بوجود الخرائط وإتاحتها لهم حين يطلبونها، بالشكل وباللغات التي يفهمونها.

إضفاء طابع رسمي على ملكية الخرائط وطريقة الاطلاع عليها. الاتفاق مع المجتمعات المحلية على جعل الخرائط مملوكة رسمياً من قبل المجتمعات التي أنتجتها إما من خلال وثيقة موقعة أو أي شكل آخر توافق تلك المجتمعات عليه. ويجب الاتفاق على الإجراءات التي يمكن للأطراف الأخرى الاطلاع على الخرائط من خلالها.

إجراء تقييمات إضافية للأثر البيئي والاجتماعي وتقديرات لقيمة الحفظ العالية حيثما تكون مطلوبة ومحبذة. ينبغي للعملية أن تكون مشابهة لتلك الموصوفة أعلاه مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات المحلية فيها، ومع المراعاة الواجبة للاستخدام العرفي للأراضي وللموارد الطبيعية التي تتضمنها، وبأشكال ولغات مفهومة.

تحديد مؤسسات صنع القرار وتعيين الممثلين

إن الهدف من هذه الخطوة هو ضمان تمثيل أصحاب الحقوق من خلال أفراد ومؤسسات من اختيارهم الشخصي، على أن يكونوا قابلين للمحاسبة وشرعيين في نظر من يمثلونهم، في مجالات التشاور والتفاوض وصنع القرار والتماس الموافقة. فهذا النوع من التمثيل يحول دون سوء الفهم والاتفاقات التي لا تعكس آراء المجتمع المحلي، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى نزاعات. وعلى الحكومة والشركة أن يكونا على علم بهوية ممثلي المجتمع المحلي الذين عليهما التعاطي معهم في المفاوضات اللاحقة.

يجوز للمجتمعات المحلية أن تطلب دعم المنظمات غير الحكومية والمستشارين المستقلين وأن تستفيد منه، حين تقرر فيما بينها بشأن الهيئات أو الأفراد الذين يمكنهم تمثيلها على أفضل وجه ممكن، من دون أي تدخل من قبل الحكومة ومن الشركة. ويجب أن يحضر المشاورات الرامية إلى اختيار الممثلين كافة أفراد المجتمع المحلي ويجب أن تكون مفتوحة لهم. وعلى تلك المشاورات أن تعقد في مناطق المجتمعات التي يجري التشاور معها، حيث تشعر بأمان أكبر وبقدرة أكبر على التعبير عن نفسها مقارنة بمكان آخر غير مألوف، وحيث تحظى بدعم أفرادها في مناقشة المسائل المطروحة.

كيف ينبغى تنفيذ ذلك؟

زيارة المجتمعات المحلية. يجب أن تشرحوا لتلك المجتمعات بوضوح عن الجهات التي تمثلونها وعن طبيعة المشروع الإنهائي المقترح، ونية الجهة المسؤولة عن المشروع احترام الموافقة الحرة والمستنيرة في علاقاتها مع المجتمع المحلي، مع وضع جدول زمني للخطوات التي قد تؤدي إلى التفاوض بشأن اتفاق انطلاقاً من المشاورات، في حال رغب المجتمع المحلي في ذلك. وللمجتمعات حق الامتناع عن الموافقة بغية عقد المزيد من المناقشات مع القيمين على المشروع حتى في تلك المرحلة المبكرة، وهذا قرار يجب احترامه.

التخطيط للمشاورات. في حال قرر أفراد المجتمع المحلي النظر في المشروع، اتفقوا معهم على المكان والزمان الأنسب لإجراء المشاورات. أتيحوا متسعاً من الوقت للنقاش والتفاوض بين أفراد المجتمع المحلي كي يقرروا من الذي سيمثلهم في المراحل التالية للعملية.

الإبلاغ عن الحقوق. يجب أن توضعوا للمجتمعات المحلية ما يلى:

- أن لها الحق في أن تُمثَّل من قبل مؤسسات أو أفراد من اختيارها الخاص، وأنه بوسعها أن تقرر بشأن العدد الأدنى الضروري من الممثلين لكي يكون القرار نافذاً. يمكن للتمثيل أن يتم من خلال مؤسسة عرفية أو رئيس قبيلة أو شيخ أو متعاون أو جهاز إداري محلي أو جهاز دينى أو شخصية أو مؤسسة جديدة أو مختلطة أو منظمة غير حكومية محلية أو نظام تمثيل بالتناوب أو مزيج من كل ما تقدم.
 - يحق للمجتمعات المحلية الحصول على مساعدة مستقلة لتيسير الأمر في حال الضرورة وإذا طُلب ذلك.
 - لتلك المجتمعات الحق في إنشاء أجهزة تمثيلية تعتبر أنها تراعى بشكل أفضل ممارساتها الثقافية ومتطلباتها لصنع القرار.
- يمكنها أن تصر، أينما تشاء، على اختيار آليات رقابية من داخل مجتمعاتها في حال شعرت أنها عرضة للاستبعاد في عملية صنع القرار أو لاستغلال السلطة.

مناقشة التمثيل والمسؤوليات. بوسع المنظمات غير الحكومية أن تقوم بتحضير المجتمعات المحلية لاختيار ممثليها عبر تسليط الضوء على مسؤوليات الممثل (مثلاً خيارات التفاوض للشعب ككل بدلاً من صنع قرارات أحادية) والمخاطر المحتملة التي قد يواجهها الممثل (مثلاً الخضوع للنفوذ و/أو الضغوط من أطراف أخرى، والمصالح الشخصية التي تتجاوز مصالح المجموعة واختياره بصورة مشتركة أو العجز عن مشاركة المعلومات مع المجتمع الأوسع حين تصبح عملية التفاوض أكثر تقنية وتخصصاً). سوف تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى ضمانات لكي تتفادى الانصياز عن مسؤولياتها المتفق عليها والتزامها أو ممارسة التأثير غير الملائم في عمليات صنع القرار لدى المجتمعات المحلية.

تشجيع توسيع نطاق المساهمات. إذا ما أدت طريقة التمثيل المختارة إلى استبعاد النساء أو الشباب أو الفقراء أو المجموعات المهمشة الأخرى، بوسع الوكالات الحكومية أو الجهة المسؤولة عن تنمية المشروع اقتراح مشاركة أوسع للمجتمع وتشجيعها قبل كل مرحلة من مراحل التفاوض والتشاور. يمكن طلب عقد مشاورات منفصلة مع مجموعات محددة (مثل النساء أو الشباب أو المهاجرين) ولكن لا تفترض أن تكون تلك المجموعات أو آراؤها متجانسة. 11

إفساح المجال أمام التمثيل المتنوع, تذكروا أن بوسع مجتمعات أو مجموعات مختلفة ضمن المجتمع المحلي الواحد تفضيل أن تمثلها هيئات مختلفة. في هذه الحالة قد يكون من الضروري النظر في إنشاء لجنة ممثلين عن المجتمع المحلي يجتمعون دورياً للموافقة على المسائل الشاملة التي تؤثر على أصحاب الحقوق جميعاً. وحيثما تنشأ شكوك أو أفكار ملتبسة حول الجهة التي يفترض أن تصدر الموافقة، تقضي النصيحة الفضلى في أن تشمل العملية المزيد من الأطراف بدلاً من اختيار عدد قليل منها من طرف واحد.

إضفاء طابع رسمي على التمثيل. اتفقوا مع المجتمع المعلي على إضفاء الطابع الرسمي على قرار المجتمع بشأن الفرد (أو الأفراد) أو الهيئة التمثيلية المختارة يتفق عليه جميع المعنين. قد تكون تلك وثيقة مكتوبة أو طقس شعائري أو عقد موقع من كافة الأطراف في وجود شاهد مستقل أو مزيج من كل تلك الأمور. وفي جميع الحالات، للمجتمعات الحق في جعل الاتفاق ملزماً بموجب ممارساتها العرفية، في حال رغىت في ذلك.

وينبغي للاتفاق أن يوضح الأمور التالية على الأقل، من دون أن يقتصر عليها:

- هوية الممثلين المنتخبين؛
 - دورهم في المجتمع؛
 - کیف تم اختیارهم؛
- مسؤولياتهم ودورهم كممثلين؛
 - كيف يمكن الاتصال بهم؛
- أفضل طريقة للتواصل مع الممثلين (من حيث اللغة المستخدمة ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة؛ وأية أدبيات معينة ينبغي اتباعها في حال التعاطى مع شيخ أو شخصية دينية)؛
- كيف سيضمن الممثلون تحدثهم باسم المجتمع ككل، مع مراعاة المجموعات المحتمل تهميشها كالنساء والشباب وفقراء الأرياف وغير
 الملاكن للأراضى والمهاجرين؛
- القيود المفروضة على صنع القرارات من قبل الممثلين والظروف التي عليهم بموجبها رفع البدائل المتعلقة بالمفاوضات إلى منتدى مجتمعي لاتخاذ قرار بشأنها؛
 - · كيف سيتم إشراك مكونات المجتمع في الحوار والتماس مساهماتهم في القرارات قيد الدرس؛
 - · الترتيبات اللوجستية للمشاورات متعددة الأطراف (الزمان والمكان والتواتر والمشاركون والتكاليف الإضافية والنقل)؛
 - ما العملية التي بوسع المجتمع أو الممثلين الآخرين المشاركة فيها في حال ثبتت عدم أهلية الممثلين لأداء دورهم؛
 - ماذا سيحدث في حال فشل الممثلون في أداء دورهم أو في حال اختار المجتمع استبدالهم.

¹² تنوع وجهات النظر لدى أصحاب الحقوق المختلفين: انظر الخطوط التوجيهية، من بين أمور أخرى الفقرة 3 باء3- والإشارات إلى مراعاة المساواة بين الجنسين في الحاشية رقم 8.

توثيق الاجراءات ونتائج المشاورات وإتاحتها للأطراف كافة.

ضمان الشرعية. حين تنشأ أي شكوك حول شرعية الممثلين المختارين ومصالحهم، من وجهة نظر المجتمعات أو الأطراف الأخرى، يجب إجراء المناء المزيد من المشاورات العشوائية مع عينات من المجتمع المحلي. ويفضل أن تكون تلك المشاورات سرية بالكامل وأن تعكس آراء النساء والشيوخ والشباب.

تنفيذ مشاورات متكررة وتقاسم المعلومات

إن الهدف من المشاورات المتكررة هو تقاسم كل المعلومات ذات الصلة بالمشروع الإنمائي المرتقب، ضمن عملية متعددة الاتجاهات وبالتعاون مع الجهات المعنية وأصحاب الحقوق. فبفضل هذه المعلومات تكون المجتمعات في وضعية أفضل لتقرر بشأن السير أو عدم السير بالمشروع ومناقشة أي تعديلات ضرورية بشأنه.

الخطوط التوجيهية بشأن قابلية الوصول إلى المعلومات وعدم التمييز

المصدر: الفاو 2012

تبدأ المشاورات مع تحديد هوية أصحاب الحقوق ومستخدمي الأراضي ويجب أن تعقد لكل من الخطوات التالية. ويجب أن تجرى المشاورات في المواقع ولعدد المرات المطلوبة لكي تشعر الأطراف جميعها بالارتياح والثقة للمشاركة بصورة نشطة ومفيدة وحرة. ينبغى للمعلومات أن تبلغ على نطاق واسع وبشكل شفاف وحر وذلك قبل وقت كاف من تنفيذ الإجراء أو صنع القرار، ضمن عملية

تقاسم للمعلومات غير تمييزية تستخدم الأشكال واللغات المناسبة والسهلة. 13 وعلى المتداد العملية، تذكروا أن على الشركة والحكومة احترام حق المجتمعات المحلية في منح أو منع موافقتها، بصفتها من العناصر الناشطة في العملية.

11-12 ينبغي للأطراف المتعاقدة أن تقدم معلومات وافية لتضمن مشاركة كل الأشخاص المعنيين في المشاورات وإحاطتهم علماً بالمجريات، ويجب أن تضمن توثيق الاتفاقات وفهمها من قبل جميع الجهات التي تؤثر فيها. وعلى عملية التفاوض أن تكون غبر تمييزية ومراعية للمساواة بين الجنسين.

كيف ينبغي تنفيذ ذلك؟

العملية

التخطيط للاجتماعات المحلية. الاتفاق مع المجتمعات، في مرحلة مبكرة على الوقت والمدة والمكان وهوية المشاركين والغاية من كل مشاورة لاحقة. في الوضع المثالي، ينبغي للمشاورات أن تعقد في منطقة المجموعات التي يجري التشاور معها. وقابلية الوصول إلى الاجتماعات عامل أساسي للمشاركة الفعالة في كافة خطوات العملية؛ فالمشاورات في المدن البعيدة قد تكون مكلفة وغير عملية فتحول دون مشاركة المجتمعات المحلية بالكامل وبثقة. وقد تشعر المجتمعات بأن ممثليها قادرين على التعبير عن وجهات نظرهم بدقة أكبر في حال لا توجد مسافة مادية بن هؤلاء الممثلين والمجتمع الذي هثلونه.

¹³ عدم التمييز: انظر في الخطوط التوجيهية، من بين أمور أخرى البنود: 3 باء1--2؛ 4-4؛ 4-6؛ 4-7؛ 5-3؛ 6-3؛ 9-11:11-3: 11-12؛ 17-3؛ 17-3؛ 12-3؛

^{6-21: 25-3: 25-7: 25-7.} المشاورة والمشاركة في عمليات صنع القرارات: انظر في الخطوط التوجيهية، من بين أمور أخرى البنود 3 باء6-؛ 6-4: 8-6: 8-9: 8-9: 9-2: 9-7: 9-8: 6-2: 9-8: 1-1، 61-2. الشفافية والمساءلة: انظر في الخطوط التوجهية من بين أمور أخرى البنود 3 باء8-، 3 باء9-، 5-8: 6-9: 8-9: 8-9: 10-5: 11-1 إلى 11-4: 11-3: 11-2: 11-2: 11-2: 11-2: 11-3: 11

إجراء تقييمات اجتماعية وبيئية تشاركية للأثر ومشاركة نتائجها مع المجتمعات المعنية. حين تنفذ تلك التقييمات مع مراعاة كافة الأوجه وبمشاركة المجتمعات المعنية ومع احترام حقوقها، فهي تقدم معلومات قيمة. وهي تطلع المجتمعات على تكلفة المشروع المخطط له وفوائده والتداعيات على سبل المعيشة والإجراءات التي عليها أن تتخذها لتفادي التأثيرات غير المرغوب فيها أو التخفيف من وطأتها. وتقييمات الأثر مهمة أيضاً لتقديم بيانات خط الأساس التي يمكن قياس التنفيذ والامتثال بناء عليها في مرحلة لاحقة. وقد وضعت اتفاقية التنوع البيولوجي إرشادات تفصيلية لإجراء تقييمات الأثر تلك على أراضي الشعوب الأصلية (اتفاقية التنوع البيولوجي).

الإعلام السهل. يجب إبلاغ المعلومات كلها بأشكال ولغات سهلة الفهم وذات صلة بكل الأطراف. ويمكن لتلك الوسائل أن تشمل وسائط مكتوبة ومسجلة ورسوماً بيانية وصوراً وأشرطة مصورة وتمثيل للأدوار وما شابه ذلك. ويمكن لوسائل الإعلام العرفية ومعايير التفاعل أن تختلف بحسب المجتمعات المختلفة، ويجب أن تُحترم.

إشراك الميسيرين في المشاورات - ويفضل أن يكونوا مستقلين - لضمان حصول الأطراف كافة على مساحة متساوية للتعبير عن آرائهم. وقد يكون الطرف الميشر ممثلاً لمنظمة غير حكومية أو طرفاً ثالثاً مقبولاً لدى المجتمعات المحلية.

مساعدة المجتمعات على وضع خطة عمل. بوسع المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المنظمات الداعمة بواسطة الضمانات ذات الصلة والقابلة للتطبيق أن تؤدي دوراً قيماً في مساعدة المجتمعات المحلية على وضع خطة عمل تعبر عن احتياجاتها وشواغلها ومطالبها المحددة. فهذا كفيل بالتوصل إلى توافق في الآراء ضمن المجتمعات قبيل المفاوضات. والتخطيط المسبق هام بشكل خاص حيثما لا تألف المجتمعات نوع المشروع الإغائى المقترح أو حيث قد تحتاج إلى المزيد من الدعم لكى تنظم أنفسها وتختار ممثليها لمواجهة تغييرات غير مسبوقة قد تؤثر فيها.

إشراك أكبر عدد ممكن من المجتمعات في المشاورات بدون أن ننسى أن المجتمعات المختلفة والجماعات المتنوعة ضمنها قد تكون لها آراء واحتياجات مختلفة عن بعضها البعض. وتذكروا أن بعض أفراد المجتمع المستقرين خارج البلدات المحلية قد يودون التعبير عن آرائهم أيضاً في المناقشات ولذا على المجتمعات السعى إلى إبلاغهم عن المفاوضات والتماس آرائهم بشأن القرارات قيد البحث.

استثمار الوقت والموارد الضرورية لإبلاغ المعلومات بوضوح ودقة وبالكامل، ومعالجة الأسئلة والشواغل وتوضيح المسائل أو إعادة النظر فيها عند المقتضى. وإن نسبة كبيرة من المعلومات التي تتم مشاركتها ستكون جديدة بالنسبة إلى الأطراف المعنية، والوقت عامل ضروري لكي تستوعب تلك المعلومات وتستجيب لها كما يجب. يجب السماح بفسحات زمنية متكررة ما بين المشاورات بما يتيح للأطراف مراجعة وتحليل ومناقشة المعلومات المقدمة إليهم ومن ثم طرح الأسئلة أو التوضيحات بشأنها. يجب أن توضحوا أن جميع الأطراف المعنية تتلقن المعلومات وتشاركها على حد سواء، وأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة هي تعبير عن الحقوق الأوسع للمجتمعات وأن للدولة وللشركة مسؤوليات متعلقة باحترام هذه الحقوق بم ذلك من خلال احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

إطلاع الأطراف على حقها بالرفض أو بالقبول. من البداية، ينبغي إبلاغ المجتمعات المحلية كما يجب على أنها غير مجبرة على اتخاذ أي قرار في حال لم تكن متأكدة منه بالكامل. ويجب إخبارها بأنها تستطيع أن تقبل أو ترفض أو أن تهتنع عن الإدلاء برأيها بشأن أي اقتراح وأن بوسعها طلب كل الوقت الذي تحتاج إليه لكي تتخذ القرار بشأن ما هو أنسب لها. يمكن تأجيل المشاورات حين تشعر المجموعات المعنية بأنها تحتاج إلى المزيد من الوقت أو من المعلومات من مصادر أخرى لاتخاذ قراراتها.

تحديد الأشخاص لدى كل من الأطراف الذين يمكن التوجه إليهم بالاستفسارات من أجل ضمان التواصل السلس. ينبغي لكل طرف من الأطراف أن يعرف إلى من يجب أن يتوجه لطرح شواغله ولالتماس المعلومات ومن لديه القدرة على صنع القرارات.

حماية الحرية والسلامة. ينبغي لكل المشاورات وأي قرارات نابعة عنها أن تكون غير قسرية ومفتوحة وشفافة وخالية من أي شكل من أشكال التلاعب أو الرشوة أو التخويف أو الإكراه. وينبغي الحفاظ على سرية هوية جميع المشاركين من أجل حماية المبلغين إن اعتبروا ذلك ضرورياً. وللمجتمعات الحق في الخصوصية ضمن المفاوضات والمشاورات حين تشعر بأن وجود الحكومة أو الشركة يحد من قدرتها على المناقشة والتقرير بحرية.

تعيين مترجمين فوريين يتمتعون بالمهارات والخبرات الكافية لضمان نقل المعلومات بدقة وبالكامل إلى كافة الأطراف، حيثما تستخدم لغات متعددة.

السياق

استخدام الخرائط التي تم وضعها خلال العملية التشاركية لرسم الخرائط. ويفترض لتلك الخرائط أن تستخدم على سبيل المراجع خلال المفاوضات.

إتاحة المرونة في سياق العملية التشاورية والحرص على أن يغطى جدول الأعمال النقاط الحيوية التي طرحتها الأطراف كافة.

ينبغى للاجتماعات أن تغطى المسائل التالية على أقل تقدير.

ينبغي للشركات أن تقدم المعلومات بشأن الأمور التالية، على سبيل التعداد لا الحصر:

- اسم الشركة وتاريخها وسجلها في مجال العمليات؛
 - · هيكلها التنظيمي وتراتبيتها؛
 - موقع مقرها الرئيسي وعملياتها؛
 - عدد الموظفين والمشاريع قيد التنفيذ؛
 - طبيعة المشاريع قيد التنفيذ؛
- المستثمرون الرئيسيون في الشركة (ما في ذلك المؤسسات المالية الدولية)؛
- أية سياسات حالية تتعلق بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة معتمدة لدى الشركة؛
- أي معايير طوعية قابلة للتطبيق التزمت الشركة الامتثال لها والموجبات ذات الصلة للشركة؛
 - أي معاير تابعة لمؤسسات تمويل دولية قابلة للتنفيذ ينبغى للشركة أن تحترمها؛
 - تفاصيل جهات الاتصال الرئيسية داخل الشركة؛
 - طبيعة المشروع المقترح وحجمه والغاية منه وموقعه ومدته وقابلية التراجع عنه؛
 - نوع الرخصة الملتمسة؛

- · النتائج والتوصيات الصادرة عن تقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي؛
 - النتائج والتوصيات الصادرة عن تقييمات قيمة الحفظ العالية؛
- التقييم المتزن للتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة الناتجة عن المشروع على المدى البعيد والقريب؛
 - المخاطر والمنافع المحتملة للمشروع المقترح على الأطراف المعنية؛
 - أية آليات قامَّة أو مرتقبة لحل النزاعات أو معالجتها؛
 - ، أية عمليات تشاركية قامَّة أو مرتقبة للرصد والتحقق والتقييم؛
 - الموظفون الذين يحتمل مشاركتهم في تنفيذ المشروع؛
- فرص التوظيف التي يقدمها المشروع إلى المجتمعات المحلية؛ وأحكام وشروط الوظائف ومنافعها واشتراطاتها والعدد الإجمالي المتوقع للوظائف الماهرة وغير الماهرة ومدى التوظيف الخارجي المتوقع، وتداعيات ذلك على عدد الوظائف التي يشغلها أشخاص محليون؛
 - الإجراءات التي قد يستتبعها المشروع؛
 - أشكال التعويضات وإجراءات تخفيف الأثر لحماية سبل معيشة المجتمعات المحلية؛
 - · كيفية ضمان أمن غذاء ومياه المجتمعات المحلية؛ 14
 - · الخيارات والإجراءات والتعويضات من أجل النقل المحتمل لسكن المجتمعات المحلية، في حال وافقت على نقل سكنها ؛15
 - أى جوانب من المشروع لا تزال قابلة للتعديل بناء على المساهمات، وأى جوانب غير قابلة لذلك.

ينبغي للحكومة أن تتيح معلومات عن المسائل التالية، على سبيل التعداد لا الحصر:

- الوضع القانوني للمجتمعات المحلية؛
- حقوق المجتمعات المحلية بموجب القانون الوطني والدولي وواجبات الحكومة ذات الصلة. قد تنطوي تلك الموجبات، ولا تقتصر على تقديم الخدمات الصحية؛ والتعليم، والتيار الكهربائي؛ والاتصالات؛ والنقل؛ والطرقات؛ والأسواق؛ والتدابير الإدارية والمالية والضمان الاجتماعي؛ وما إلى ذلك. وقد تغطي أيضاً موجب الدول باحترام حقوق الأفراد الخاصة بالتنمية والصحة والاستمتاع بالبيئة والملكية والخصوصية والعلاج الفعال والمحاكمات العادلة وعدم التمييز والتعويض في حالات إجهاض العدالة وهلم جراً؛
 - · الوضع القانوني لمنطقة المشروع المستهدفة؛
 - التداعيات القانونية لتغيير استخدام الأراض على حقوق المجتمعات المحلية؛
 - و صلاحيات المؤسسات الحكومية ذات الصلة وأهميتها بالنسبة إلى المجتمعات المحلية؛
 - · أية آليات قامَّة أو مخطط لها لحل النزاعات أو معالجتها؛
 - أي إجراءات تشاركية حالية أو مرتقبة للرصد والتحقق والتقييم؛

الخطوط التوجيهية بشأن الأمن الغذائي وسبل كسب العيش

واسعة النطاق لحقوق الحيازة، بما فيها اتفاقيات الاستملاك واسعة النطاق لحقوق الحيازة، بما فيها اتفاقيات الاستملاك والشراكة، على الدول أن تسعى إلى إفساح الفرصة أمام الأطراف المختلفة للقيام بتقييمات مستقلة مسبقة بشأن التأثيرات الإيجابية والسلبية الممكنة التي قد تمارسها تلك الاستثمارات على قوانين الحيازة والأمن الغذائي والإحقاق التدريجي للحق بالغذاء الكافي، وسبل المعيشة والبيئة. وعلى الدول أن تضمن أن الحقوق والمطالبات الحالية الشرعية للحيازات، بما فيها تلك المتعلقة بالحيازات العرفية وغير الرسمية، تحدد بصورة منتظمة وغير بالحيازات العرفية وغير الرسمية، تحدد بصورة منتظمة وغير يتأثرون هم أيضاً بالاستثمار مثل صغار المنتجين. وعلى هذه العملية أن تنفذ بالتشاور مع جميع الأطراف المعنيين تماشياً مع التوجيهية. وعلى الدول أن تضمن عدم المساس بحقوق الحيازة الشرعية الحالية جراء تلك الاستثمارات.

¹⁴ الأمن الغذائي وسبل المعيشة: انظر في الخطوط التوجيهية من بين أمور أخرى البنود: 1-1؛ 4-1؛ 8-11؛ 12-1:12-2؛ 12-6؛ 12-8؛ 12-101؛ 12-12؛

¹³ الإعادة: انظر في الحطوط التوجيهية البنود 4-1 إلى 14-4. التعويضات ونزع الملكية: انظر في الخطوط التوجيهية من بين أمور أخرى البنود 3 ألف1--2؛ 4-9؛ 16-1 إلى 16-9: الطرد انظر الخطوط التوجيهية من بين أمور أخرى 3 ألف1--2؛ 4-4؛ 4-5؛ 7-6؛ 9-5؛ 10-6؛ 17- إلى 16-9.

- المعلومات عن جهات الاتصال الرئيسية ضمن الحكومة؛
 - أية خدمات حكومية ستتأثر جراء المشروع؛
 - أية خدمات حكومية ستتحسن جراء المشروع؛
- ما الحلول أو إجراءات تخفيف الأثر التي ستطلبها الحكومة من الشركة كي تعوض عن أي تأثيرات سلبية ناتجة عن المشروع؛
 - ما آليات الطعن التي ستقدمها الحكومة إلى المجتمعات في حال ارتكاب مخالفات من قبل الشركة.

ينبغى للمجتمعات المحلية أن تقدم معلومات عن المسائل التالية من دون أن تقتصر عليها:

- الحقوق العرفية واستخدامات الأراضي والموارد الطبيعية؛
 - القيمة الثقافية والتاريخية للأرض وللموارد الطبيعية؛
- المناطق ذات الأهمية الكبرى على وجه الخصوص ضمن منطقة المشروع المستهدفة وكيفية وجوب حفظها؛
- الطرق المحلية لكسب المعيشة والأشكال الأخرى للاتكال على الأرض وعلى الموارد الطبيعية. وهي قد تتضمن الوصول إلى الغذاء والماء وإدارة الموارد الطبيعية مجموعة من الأنشطة الاقتصادية؛
 - أية تجارب سابقة على صعيد قيام القطاع الخاص بشراء أراض على أراضيهم العرفية، وأية تظلمات ربما طرأت عن ذلك؛
 - الإجراءات المحلية لصنع القرارات والتفاوض، ما في ذلك الآليات المتفق عليها للتمثيل المحلى؛
 - الشواغل الناجمة عن المشروع؛
 - التوقعات بشأن التعويض عن الأضرار أو الخسائر الناجمة عن المشروع في حال منح الموافقة؛
 - الفرص التي جرى تحديدها ضمن المشروع (مثل التنمية الريفية أو الرفاه الاجتماعي أو البنية التحتية أو سبل المعيشة البديلة)؛
 - التوقعات بشأن نموذج الأعمال الواجب تنفيذه وطبيعة المنافع المتوقعة ومستواها؛
 - طبيعة التجارب الماضية للتعاطي مع الحكومة وأي تظلمات؛
 - الاقتراحات المتعلقة بكيفية تعديل المشروع ليلائم احتياجاتهم.

توفير الوصول إلى المصادر المستقلة للمعلومات والمشورة

يحق للمجتمعات الوصول إلى مصادر مستقلة للمعلومات عبر عملية احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، بما في ذلك خلال عملية التوصل إلى توافق في الآراء، وبشكل خاص، قبل اتخاذ القرار وعقد الاتفاق. والغاية من ذلك هو السماح للمجتمعات باتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على مجموعة وافية من المعلومات التي تختارها بنفسها، بما في ذلك معلومات عن بدائل للمشروع الإنهائي المقترح – بمعزل عن مصالح مقترحي المشروع. وينبغي للحكومات وللشركات تيسير وصول المجتمعات المحلية إلى المصادر المستقلة للمعلومات، وبوسع المنظمات غير الحكومية المحلية أن تؤدي دوراً هاماً في الإبلاغ عن المعلومات و/أو المشورة المستقلة.

الموافقة المستنيرة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامة, 2013.

على المعلومات المقدمة إلى الأطراف كافة أن تكون:

- سهلة الوصول وواضحة ومتسقة ودقيقة وشفافة؛
- أن تقدم باللغة والشكل المناسبين (مَا في ذلك البث الإذاعي والأشرطة المصورة والرسوم البيانية والأفلام الوثائقية والصور)؛
- أن تكون موضوعية وأن تغطي الاحتمالات السلبية والإيجابية لأنشطة المشروع وتبعات منح الموافقة أو حجبها؛
- أن تكون كاملة فتغطي كامل مجموعة التأثيرات المحتملة الاجتماعية والمالية والسياسية والثقافية والبيئية بما في ذلك المعلومات العلمية مع إمكانية الاطلاع على المصادر الأصلية باللغة المناسبة؛
 - أن تقدم بطريقة تقوي الثقافات الأصلية والمحلية ولا تقوضها؛
- أن يقدمها موظفون مناسبون ثقافياً في مواقع مناسبة ثقافياً، وأن تتضمن بناء قدرات المدربين الأصليين أو المحليين؛
 - أن تقدم ضمن وقت كاف من أجل فهمها والتحقق منها؛
 - أن تبلغ المجتمعات البعيدة والريفية والنساء والمجموعات المهمشة؛
- أن تقدم على أساس متواصل ومستدام على امتداد عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

أما اعتماد "سياسة الكشف عن المعلومات" فتعني الاستعداد للكشف عن المعلومات حيثما أمكن، خصوصاً في غياب أي سبب قوي يمنع مشاركتها. وتذكروا أن قلة المعلومات قد تؤدي إلى انتشار التضليل بشأن المشروع، وهذا كفيل بإلحاق الضرر عملية التفاوض ونسف جهود المشاركة في حوار مستنير مع كافة أصحاب الحقوق. كما أن الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات يشهدان على قابلية مساءلتكم وحسن نيتكم بالمشاركة في عملية احترام حق الموافقة المسبقة الحرة المستنيرة.

كيف ينبغي تنفيذ ذلك؟

إبلاغ المجتمعات المحلية بأن لها حق الاطلاع على مصادر المعلومات المستقلة على امتداد العملية، فضلاً عن حق التماس النصيحة من الشعوب الأصلية الأخرى ومن منظماتها والمنظمات غير التابعة لها بحسب ما تراه. وحيثما تدعو الحاجة، المساعدة على تحديد تلك المصادر والمجموعات وتيسير الوصول إليها.

توفير فرصة الاختيار بين الميسيرين. ينبغي أن تقدم إلى المجتمعات التي تطلب المساعدة فرصة الاختيار بين الميسرين، بما في ذلك أي ميسرين يقترحهم المجتمع نفسه.

دعم الاستعانة بالمستشارين، يحق للمجتمعات المحلية أيضاً بأن تدعو مستشارين، على سبيل التعداد لا الحصر، من محامين أو مستشارين قانونيين أو حلفاء آخرين من أجل المراقبة أو المشاركة في التيسير وتوفير توصيات مفيدة ومبتكرة. وينبغي للحكومة و/أو الجهة القيمة على المشروع تقديم المساعدة المالية واللوجستية الكافية للمجتمعات كي تحصل على هذا النوع من الدعم. ولكن في الحالة المثالية لا ينبغي للمساعدة المالية واللوجستية أن تصدر مباشرة عن القيمين على المشروع؛ ويحق للمجتمعات الحصول على التمويل والخدمات غير الخاضعة للسيطرة الحصرية للقيمين على المشروع.

التوصل إلى اتفاق وجعله فعالاً

من الضروري أن تخلو عملية السعي إلى الموافقة من أي تلاعب، وأن تكون الاتفاقات التي يجري التوصل إليها متبادلة ومعترفاً بها من جانب الأطراف كافة، مع إمكانية إضافة خطوات أخرى حيثما تحجب الموافقة، في حال اتفقت المجتمعات المحلية على ذلك. والموافقة من جانب الأطراف كافة ضرورية لاستكمال كل خطوة من خطوات العملية، حتى حين تتكرر تلك الخطوات. إضافة إلى أنه حتى في الحالات التي يجري فيها الحصول على موافقة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، فلا يجب أن تقوض أياً من حقوق الإنسان الخاصة بها.

كيف ينبغي تنفيذ ذلك؟

الاتفاق على كيفية التوافق. لدى التشاور مع المجتمع المحلي، اتفقوا معه على كيفية التوصل إلى الاتفاق والتعبير عنه، مع مراعاة الطرق العرفية لصنع القرارات والتماس الموافقة. قد يشمل ذلك التصويت ورفع الأيدي وتوقيع وثيقة يشهد عليها طرف ثالث، وأداء طقس شعائري يجعل الاتفاق ملزماً وغير ذلك. قرروا بشأن الشروط للتوصل إلى قرار نافذ. على سبيل المثال، قد يستند نفاذ الاتفاق على نسبة المجتمع المحلي التي كانت حاضرة لدى اتخاذ القرار أو على عدد الأصوات أو درجة تمثيل مختلف الشرائح ضمن المجتمع (مثل النساء والشباب وفقراء الريف والمهاجرين). وفي كل الحالات، يحق للمجتمعات أن تجعل الاتفاقات ملزمة بموجب ممارساتها العرفية الخاصة، إذا ما شاءت ذلك.

الحيازة وخيارات المساهمين

المعرفة الجيدة بدور الميسر. على الميسرين أن يقدموا، من بين أمور أخرى، النقد البناء والأمان النفسي والدعم الفكري خلال المشاورات. وقد

تناول المفاوضات بروح تعاونية. ليست المفاوضات مسألة ربح وخسارة – بل هي مسألة تعاون كي تتمكن الأطراف كافة من تحقيق بعض من أهدافها على الأقل. ويجب أن تنظر الأطراف الأخرى إلى المفاوضات كجزء من علاقة وحوار طويلي الأجل. حاولوا الفصل بين الوقائع والقيم؛ فالوقائع المتضاربة يمكن حلها من خلال البحث أما حيث يتعذر حل القيم المتضاربة، على الفرقاء أن "يتفقوا على الاختلاف" بكل احترام مع المحافظة على أجواء تفاوضية ودية نسبياً. أثنوا على الأفكار الجيدة للمشاركين الآخرين وأمّنوا مخارج مشرفة للأفكار السيئة. أصغوا بدقة وبنشاط إلى ما يقوله الآخرون. وفي حال كانت المعلومات غير واضحة أو تقنية جداً، أطلبوا تكرارها أو إعادة صباغتها.

يكون مفيداً إسناد دور مستقل كطرف ثالث إلى "ناقد" يشكك في كل قرار، وهكذا تكون كل مرحلة من مراحل المشاورة قد خضعت لاستعراض واف وللموافقة من قبل كامل المجموعة الاستشارية قبل الانتقال إلى موضوع آخر.

تحلوا بالمرونة. حين يعترض مجتمع محلي على أجزاء معينة من مشروع، حاولوا أن تحددوا أي من أجزائه مقبول لدى المجتمع المحلي وأي هي الأجزاء التي تستوجب التكييف أو الاستبعاد. كونوا منفتحين على فكرة تعديل المشاريع والأهداف الأساسية لجعلها أكثر إرضاء لكافة الأطراف.

من المهم أن تكون الأطراف كافة منفتحة على الأفاط البديلة للحيازة والإنتاج لدى مناقشة كيفية تنفيذ المشروع. قد يعني ذلك إلحاق تعديلات على حجم الأرض المستهدفة وغط استخدامها. وقد يعني أيضاً خيارات أخرى من حيث أغاط الزرع: أي المحاصيل المختلطة مقابل المحاصيل الأحادية وغاذج أصحاب الحيازات الصغيرة، وغاذج العقارات الكبيرة، والزراعة المكثفة عالية الغلة ضمن مسافات صغيرة (غوذج التوفير في الإراضي) أو الزرع الأقل غلة ولكن الأكبر نطاقاً (غوذج اقتسام الأراضي) المشاريع التجارية المشتركة والأسهم المشتركة والإدارة المشتركة أو المشاريع المجتمعية للتعاقد أو التعاقد من الباطن.

ينبغي أيضاً مناقشة وضع المجتمعات المحلية إزاء الشركة الخارجية أو المستثمر بحيث تحظى حقوقها بالاحترام والحماية. أما الخيارات الممكنة فتتمثل في الموظفين المؤقتين أو الدائمين، أو المساهمين أو حتى الشركاء في الأعمال وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأطراف كافة الموافقة على أحكام عقد التأجير بما في ذلك مدته وشروط تجديده ومتطلباته والعقوبات المتصلة به.

كونوا مستعدين في حال الوصول إلى طريق مسدود. اتفقوا مسبقاً على الخطوات المحددة التي ستتخذ في حال تعثرت المفاوضات

ولم تفض إلى اتفاق وراوحت مكانها. وهي قد تتضمن إجراءات للجوء إلى وسيط مستقل، وفترة تعليق للمفاوضات قبل معاودة

التفاوض، وإجراءات لاستئناف المفاوضات وما إلى ذلك.

الميادئ الأساسية للمفاوضات الفعالة المصدر: Barsh وBastien، 1997

> حين تحجب الموافقة، حددوا الأسباب والشروط التي يجب استيفاؤها كي تتمكن المجتمعات إبلاغ المجتمع المحلى وإشراكه؛ المحلية من منح موافقتها، وما إذا كان المجتمع سينظر في إمكانية إعادة التفاوض وشروط

> > وتوقيت إعادة التفاوض المحتملة. وينبغى للشركة أن تحترم حق المجتمعات برفض أي إعادة

للتفاوض في حال رغبت في ذلك.

مكن لمضمون الاتفاق أن يضم:

الأطراف الموقعة؛

إثباتات الموافقة الموضوعية المتفق عليها بصورة متبادلة؛

تفاصيل الاتفاق (مثلاً التكاليف والمنافع والاشتراطات والقواعد والقبود)، وضمان التعبير والموافقة على كل التوقعات والتزام الجميع بالاتفاقات الناجمة عن ذلك وموافقتهم عليها؛

مدة المشروع؛

• التدابير الرامية إلى جعل الاتفاقات ملزمة؛

عملية تقديم التظلمات؛

خطط الرصد والتقييم؛

• أحكام سحب الموافقة؛

• النقطة التالية للموافقة المتفق عليها؛

أحكام التحقق المستقل؛

العقوبات على مخالفة الاتفاق.

توثيق العملية بالأشكال واللغات التي هي في متناول الأطراف كافة وإتاحة الاستعراض والمصادقة من قبل أصحاب المصلحة.

رصد الاتفاقات والتحقق منها16

حالمًا يتم التوصل إلى الموافقة، من المهم ضمان احترام كل الاتفاقات التي أبرمت خلال العملية التشاورية، على مستوى تطبيقها العملي. وفي حال لم تحترم الاتفاقات ينبغي تفعيل العقوبات و/أو الآليات لمعالجة الوضع.

وينبغى تحديد طرق رصد الاتفاقات والتحقق منها بصورة مشتركة قبل إبرام أي اتفاق، كما يجب وصف إجراءات الرصد والتدقيق في الاتفاق. وعلى أنشطة الرصد والتدقيق نفسها أن تنفذ بعد منح الموافقة للبدء بتشغيل المشروع، ويجب القيام بمراجعات دورية مستقلة على فواصل زمنية ترضى المجموعات المعنية كافة.

تحديد احتياجاتكم بوضوح، والاتفاق على الأولويات؛

تحديد احتياجات الأطراف الأخرى كافة؛

إثبات مصداقيتكم وقدرتكم على التنفيذ؛

إقامة علاقات (صلات) مع المتفاوضين الآخرين؛

إيجاد سبل للتوفيق بين احتياجات الأطراف الأخرى وبين احتياجاتكم؛

تقديم اقتراحات محددة وقابلة للتحقيق؛

تناسى الغضب الشخصى والكبرياء والتشكيك في الذات.

¹⁶ الرصد والتحقق: انظر من بين أمور أخرى في الخطوط التوجيهية البنود التالية 3 باء10-؛ 5-8؛ 6-7؛ 12-14، 26-1 إلى 5-5.

كيف ينبغى تنفيذ ذلك؟

تصميم الرصد بالاشتراك مع المجتمعات المحلية. على المجتمعات المعنية باتفاق بشأن مشروع أن تشارك أيضاً في الرصد المشترك لتنفيذ المشروع. وهذا يشمل مساهمة المجتمع المحلي في تصميم نهج الرصد والأنشطة الواجب رصدها، وكيفية التماس الآراء المختلفة وكيفية تسجيل النتائج ومشاركتها مع المجتمع العريض. ويجب أن تتفق المجتمعات المحلية على طرق الرصد التشاركي والإدلاء بالتعليقات المسترجعة، مع المعرفة الكاملة بالموارد البشرية والمالية المطلوبة والمتاحة.

الخطوط التوجيهية الخاصة بالتظلم والمعالجة وحل النزاعات المصدر، منظمة الأغذية

والزراعة، 2012.

إشراك آراء مختلفة. على فريق التدقيق أن يجري مقابلات مع مختلف أصحاب الحقوق ومستخدمي الأراضي، بما في ذلك المجموعات المهمشة مثل النساء والفقراء وغير المالكين للأراضي والشباب، لضمان الاحترام المتكافئ لحقوقهم.

الاستعانة مراقبين مستقلين. على عملية التحقق أن تنفذ من قبل جهات مستقلة مقبولة من جميع الأطراف.

عرض خيار التكتم على هوية المستجيبين للاستبيانات والحفاظ على سرية الإجابات عندما يطلب ذلك.

1-21 ينبغي للدول من خلال هيئات قضائية وإدارية غير منحازة وكفوءة تأمين الوصول إلى وسائل حسنة التوقيت ومقبولة الكلفة وفعالة لحل النزاعات المتعلقة بحقوق الحيازة، ما في ذلك الحلول البديلة لهكذا نزاعات، كما عليها أن تقدم علاجات فعالة فضلاً عن حق النقض. على تلك العلاجات أن تنفذ بدون أي تأخير. وينبغي للدول أن تجعل الآليات الرامية إلى تجنب النزاعات المحتملة أو حلها متاحة للجميع في المرحلة التمهيدية، سواء أكان ذلك داخل الوكالة المنفذة أم خارجها. وينبغي لخدمات حل النزاعات أن تكون متاحة لجميع الرجال والنساء، من حيث الموقع الجغرافي واللغة والإجراءات.

التماس التعليقات على النتائج. يمكن عقد جلسات عامة لمشاركة نتائج عملية التحقق ومناقشتها. هذا يمنح أفراد المجتمع المحلي فرصة لتأييد النتائج أو الاعتراض عليها وطلب أن يقوم فريق مختلف للتدقيق بتكرار العملية عند الضرورة.

اعرفوا كيف تعالجون أية مشاكل تطرأ. وافقوا مع المجتمع المحلي على المرحلة المحددة التي يجب أن تستهل فيها إجراءات التظلم في حال طرأت أية مشاكل خلال عملية الرصد. اتفقوا على الظروف التي يكن في ظلها لعملية الموافقة أن تستأنف ولمعاودة التفاوض بشأن الاتفاق.

إنشاء عملية للتظلم 17

من المهم وضع آلية مستقلة للأطراف تمكنهم من إثارة الشواغل التي قد تطرأ على امتداد فترة المشروع. وينبغي لآلية التظلم أن تتيح الموافقة على المشروع من جديد عبر حل بديل محلي وأسهل منالاً لإجراءات حل النزاعات الخارجية.

ينبغي للآلية أن تناقش وتصاغ في مراحل مبكرة بدلاً من تركها حتى تنشأ النزاعات أو تحجب الموافقة. وبالتالي، ينبغي للقرار بشأن شكل عملية التظلم أن يكون جزءاً من عملية التشاور والتماس الموافقة. ويجب أن تكون العملية متاحة للاستخدام خلال مراحل الإعداد المسبق للاتفاق ويجب أن تدرج في أي اتفاقات يجري التوصل إليها.

[.] التظلم والعلاج وحل النزاعات: انظر من بين أمور أُخرى في الخطوط التوجيهية البنود: 3 ألف1--4: 3 ألف1--5: 3 ألف2-؛ 3-3: 4-9: 6-3: 6-6: 6-7: 6-7: 1-1: 11-11: 21-11: 21-11: إلى 27-7: 11. إلى 27-7: 11. إلى 27-7: 12-1 إلى

كيف ينبغي تنفيذ ذلك؟

الاتفاق مع المجتمع المحلي بشأن كيفية تلقي التظلمات وتسجيلها. يمكن لذلك أن يتم من خلال فريق أو لجنة مكونة من ممثلين رئيسيين ومستشارين مستقلين، ومقابلات دورية مع أفراد المجتمع المحلي من قبل كيانات مستقلة، وصندوق لجمع الآراء الخطية مع إغفال اسم من يدلي بها، وما إلى ذلك. وحيثما توجد آليات عرفية للتظلم، وحيثما تختار المجتمعات المحلية اتباعها، ينبغي للأطراف الأخرى احترام ذلك. أما استيحاء الأفكار من إجراءات التظلم العرفية لإحاطة آلية التظلم بها، فسيجعل هذه الأخيرة ذات صلة ومغزى للمجتمعات المحلية.

اتفقوا مع المجتمع المحلي بشأن كيفية استعراض التظلمات والتحقيق فيها. يفترض بهذه الخطوة أن تتضمن تتبع التظلمات وأنظمة للاستجابة وأطراً زمنية ذات صلة بعملية حل التظلمات.

الاتفاق على خيارات حلول ترضى جميع الأطراف. ويمكن أن تشمل أشكالاً من التعويضات أو العقوبات أو رد الممتلكات.

الاتفاق على كيفية رصد قرار التظلم وتقييمه والموافقة عليه من قبل جميع الأطراف.

إبلاغ المجتمعات حول عمليات مقاضاة الحكومات والوصول إلى العدالة، في حال تعذر حل التظلمات من دون مساعدة خارجية.

إضفاء الطابع الرسمي على عملية التظلم وتوثيقها والترويج لها. أتفق مع المجتمع المحلي بشأن كيفية إضفاء الطابع الرسمي على آلية التظلم قائد التطلم على آلية التظلم عالقواعد العرفية، و/أو من خلال الإعلان عنها وتسجيلها لدى مؤسسة رسمية (على سبيل المثال مكتب حكومي إقليمي أو محلي). قوموا بتوثيق عملية التظلم بالأشكال واللغات المفهومة من جميع الأطراف، وروجوا لها.

توفير الوصول إلى معالجة وحل النزاعات

إن توفير سبل الوصول إلى آليات حل النزاعات أمر ضروري لإعمال الحق في المعالجة للجهات التي تعتبر أن أطرافاً أخرى قد انتهكت حقوقها. وكما هو الحال مع توقع آليات التظلم وإنشائها، ينبغي لآليات حل النزاعات أن تناقش وتنشأ في وقت مبكر بدلاً من تركها حتى وقوع الخلافات أو تداعى الموافقة.

يجب أن تكون المشاورات مع المجتمعات المحلية على علم بأي موجبات لم ينفذها المشغلون السابقون للمشروع وتم توثيقها، وعلى أشكال العلاج أن تناقش في مرحلتي التوصل إلى الموافقة والاتفاق. وينبغي الوفاء بالالتزامات العالقة حالما تمنح الموافقة للسير بالمشروع.

الحق في العلاج

المصدر: MacKay، 2002.

بموجب القانون الدولي، يؤدي انتهاك حق من حقوق الإنسان إلى حق التعويض للضحية (أو الضحايا).

ويهدف التعويض إلى تخفيف معاناة الضحايا وتأمين العدالة لهم "من خلال تصحيح عواقب الأفعال غير المشروعة إلى أقصى حد وعبر الحؤول دون الانتهاكات ومنعها." وفي قانون حقوق الإنسان، يعتبر توفير سبل العلاج الفعالة حقاً في حد ذاته يكمل الحقوق الأخرى المعترف بها. وتشمل العلاجات: رد الممتلكات والتعويض، وإعادة التأهيل والإرضاء وضمانات عدم التكرار.

كيف ينبغي تنفيذ ذلك؟

التعامل مع وسيط متخصص، أو خبير بحل النزاعات أو أمين للمظالم من أجل التوسط في العملية. ويجب ألا يكون للوسيط أي تضارب في المصالح وأن يكون مقبولاً من جميع الأطراف.

إتاحة الوقت الكافي والموارد الكافية لكي تحقق العملية نتائج عادلة.

اتباع خطوات عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، التي قد تنطوي على رسم الخرائط التشاركي والحقوق العقارية وتحديد استخدام الأراض، وإعادة تقييم عمليات التمثيل وإنشاء آليات لدفع التعويضات.

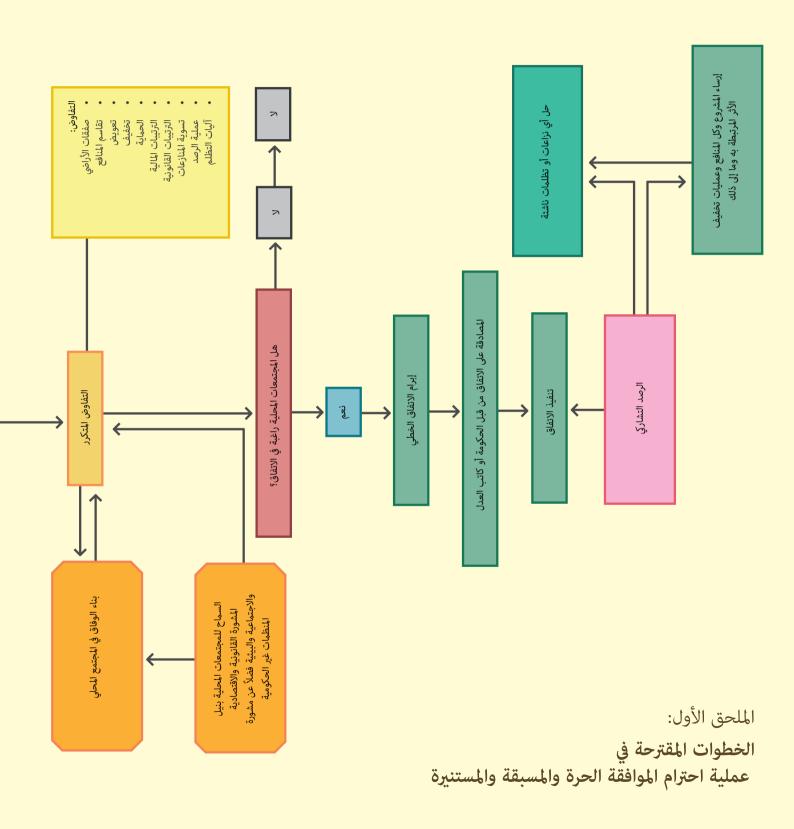
تعليق العمليات. يمكن للشركات أن تساعد في إعادة بناء الثقة المتبادلة من خلال تعليق جميع العمليات في منطقة المشروع لمدة يتم فيها تسوية النزاعات وعملية البحث عن معالجة. وقد يعني ذلك وقف المفاوضات حول الأراضي و/أو وقف اختراقات الأراضي المعنية. وينبغي لتعليق العمليات خلال النزاعات أن يدرج كبند ضمن الاتفاق النهائي حول المشروع.

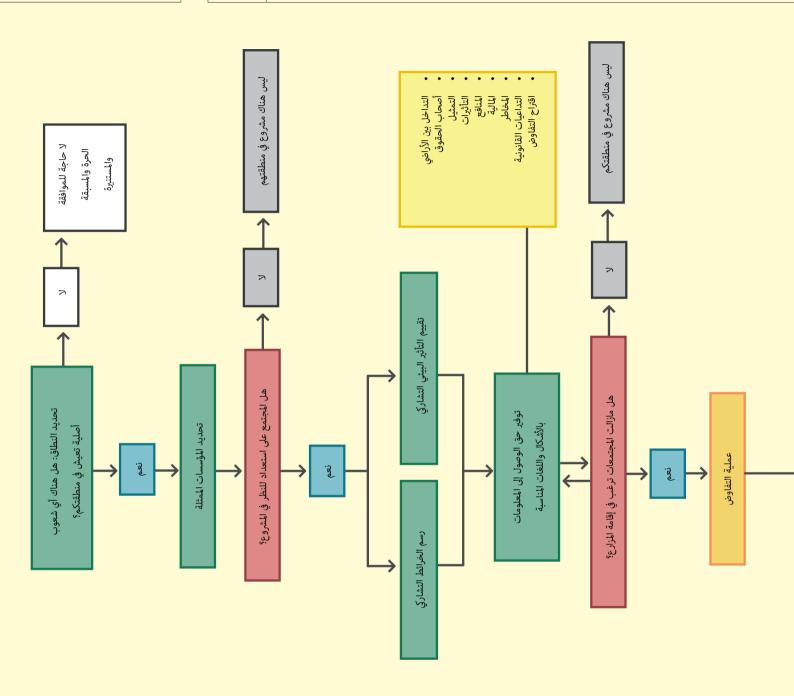
تشمل الأشكال الممكنة للعلاج:

- إعادة أو رد الأراضي والأقاليم والموارد، وغيرها من الممتلكات والموارد غير الملموسة، التي أخذت أو تضررت من دون موافقة المجتمعات المحلمة؛
 - استعادة النظم الإيكولوجية و/أو الموارد التالفة؛
 - دفع المال لقاء التخلي عن الحقوق؛
 - و تحسين المنافع لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال؛
 - الدفع نقداً أو عينياً للأراضى المتنازل عنها أو لاستخدام الأراضى؛
 - التعويض عن الأضرار والتعدى على الحقوق؛
 - التعويض عن الخسائر في سبل كسب العيش والدخل؛
 - التعويض عن خسائر التراث غير المادى؛
 - دفع تكاليف ضمان التعويضات والمشاركة في المفاوضات وطلب المشورة؛
- الاتفاق إما على الوقف الدائم للعمليات في المنطقة المتنازع عليها و/أو المضي قدماً في اتفاق حديث التفاوض يشمل جميع متطلبات عملية الموافقة الحرة والمستنيرة؛
 - الضمانات الرسمية بعدم التكرار؛
 - الإجراءات والعقوبات الرسمية في حالة التكرار؛

توثيق عملية المعالجة بأشكال ولغات يفهمها جميع الأطراف.

الملاحق





الملحق الثاني: أسئلة مفيدة

الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

- ما المشروع، ومدى حجمه ومتى وأين سيتم إنشاؤه؟
- هل كان القيمون على المشروع في تواصل معكم حول الأعمال الإنمائية المقترحة؟
 - مع أية مؤسسات مجتمعية يتواصل القيمون على المشروع؟
- هل للمجتمعات الحرية بأن تختار لأنفسها منظماتها التمثيلية، أو هل تلك المنظمات قد عينتها الحكومة، أو اختارها الوسطاء أو الشركة؟
 - هل أجرى القيمون على المشروع تقييماً لنطاق حقوقكم العقارية بحسب ما يحددها القانون أو العرف؟
 - هل يفهم القيمون على المشروع حقوقكم العقارية أو مطالباتكم بالأرض ويحترمونها؟
 - هل نفذ رسم تشاركي للخرائط تحت إدارة المجتمعات المحلية من أجل تحديد نطاق حقوقكم؟
 - هل تم التوصل إلى اتفاقات مع المجتمعات المحلية حول نطاق مناطق الحقوق العرفية وحدودها؟
 - هل تتداخل مناطق الحقوق العرفية تلك مع المناطق الخاضعة للقيمين على المشروع؟
 - هل اطلعتم على تقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي؟
 - هل شارك مجتمعكم في تقييمات الأثر الاجتماعي والبيئي؟
 - هل توافقون على النتائج؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما هي مخاوفكم من النتائج؟
- هل تقييم الأثر يوضح كيف يمكن للوضع القانوني لأراضيكم أن يتغير خلال فترة الإيجار أو الامتياز، والمدة الممكنة للإيجار أو العملية،
 والوضع القانوني بعد انتهاء مدة عقد الإيجار أو الامتياز؟
 - هل اطلعتم على تقييمات قيمة الحفظ العالية؟
 - هل شارك مجتمعكم في تقييمات قيمة الحفظ العالية؟
- هل تتفقون مع النتائج؟ هل تعتبرون بأن هناك ما يكفي من المناطق التي توضع جانباً (أي لا تزرع أو لا تزال أشجارها) من أجل خدمات حماية البيئة مثل المياه العذبة؟ وبالنسبة للمناطق المهمة لكم مثل المواقع الدينية والمقابر والمناطق المقدسة؟ لتلبية احتياجاتكم الأساسية من المواد الغذائية وغيرها من العناصر الحرجة لسبل كسب عيشكم؟
 - ما المعلومات المتاحة لأفراد المجتمع؟ هل هي باللغة والشكل اللذين تفهمونهما؟
- ماذا تعرفون عن حقوقكم، بما في ذلك الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟ هل تشعرون بأنكم تحتاجون إلى مزيد من المعلومات عن حقوقكم القانونية؟

- مل عقدت مناقشات مع المجتمعات المحلية حول تخفيف الأثر والرصد وترتيبات تقاسم المنافع والتعويضات؟
- ما هي التدابير المتخذة لضمان تمكن المجتمعات المحلية من تدارس المشاريع الإغائية على أراضيها، من دون أي إكراه أو قسوة؟
- هل عقدت الاجتماعات في الأماكن التي اختارتها المجتمعات؟ هل شعر الناس بأنهم استطاعوا التعبير عن أفكارهم الخاصة في هذه الاجتماعات؟
- هل جرى سؤال المجتمعات عما إذا كانت توافق أم لا على المشروع الإنهائي قبل اتخاذ الشركة قرارها بالاستثمار فيه وحصولها على
 إذن من الحكومة؟
- أثناء المفاوضات مع الشركة لإنشاء مزرعة، هل منح الوقت والمجال الكافيان لممثلي المجتمع كي يتمكنوا من اتخاذ قرارات بالتماشي مع نظمهم المفضلة أو العرفية لصنع القرارات؟
- هل كانت لكم حرية التشاور مع أفراد مجتمعكم بشأن التفاصيل من أجل ضمان التوصل إلى توافق في الآراء؟ وهل نتج عن ذلك اتفاق ملزم قانونياً؟
 - هل كانت للمجتمع حرية الحصول على المشورة القانونية أو إشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في خياره؟
 - هل وافق المجتمع على أن تستخدم أراضيه للمشروع؟
 - هل لديكم نسخة عن هذا الاتفاق؟ في حال النفي، هل ثمة شخص تثقون به يملك نسخة؟
- إذا تم التوصل إلى اتفاقات، هل يعتبرها الجميع منصفة؟ هل تتمتع الاتفاقيات بالدعم الكامل من كل العائلات والأسر والمجتمع المعني؟
 - هل نال الأشخاص تعويضات منصفة أو تقاضوا مبالغ مالية أو منافع بالتماشي مع أي اتفاقات؟
- هل هناك أي معارضة بين أفراد المجتمع؟ إذا كان هناك أعضاء في المجتمع لا يؤيدون الاتفاقات، ما السبب؟ (يجب إيلاء عناية خاصة هنا لضمان عدم الكشف عن هوية المستجيبين للاستبيان إذا ما طلبوا ذلك).
 - هل هناك نزاعات عالقة على الأراضي بين المجتمعات؟ أو بين السكان المحليين أو المجتمعات والشركة أو الحكومة؟
 - هل هناك آلبات قامَّة لحل هذه النزاعات؟
 - هل هذه الآليات مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية، وهل كانت فعالة؟
 - ما الذي سيكسبه مجتمعكم من المشروع؟
 - ماذا الذي سيخسره مجتمعكم من المشروع؟
 - مل وعدتم بتقاضي منافع معينة، وهل هي مؤقتة أو دامَّة؟ وهل لديكم إثبات عنها؟
 - ماذا سيحدث في أراضيكم العرفية حالما تغادرها الشركة؟
 - هل ستضطرون إلى نقل سكنكم بسبب المشروع، وإذا كان الأمر كذلك، كيف وإلى أين؟
 - كيف سيؤثر المشروع على وصولكم إلى الغذاء وسبل كسب العيش؟
 - لما الأرض التي تستخدمونها مهمة بالنسبة لكم؟
 - كيف ستتأثر البيئة من حولكم من المشروع؟

- ما حقوقكم العرفية واستخداماتكم للأراضي والموارد الطبيعية؟
- ما هي احتياجاتكم كمجتمع؟ ما هي الاحتياجات الأكثر أهمية، وأيها أقل أهمية؟
- · من يصدر الموافقة في مجتمعكم، وهل تشعرون بأن ممثليكم خاضعون للمساءلة؟
- هل القيمون على المشروع ينفذون تقييمات أثر على حقوق الإنسان والبيئة ونوع الجنس والجانب الاجتماعي؟ هل لديكم فرصة للمشاركة في هذه التقييمات؟
 - ما هي الفرص المتاحة لكم للمساهمة في تصميم المشروع وإدارته؟
- من المسؤول عن و/أو المشاركة في المشروع؟ (ويمكن أن يشمل ذلك الحكومات المحلية أو الأجنبية والشركات المحلية أو عبر الوطنية،
 والسلطات المحلية، والبنوك أو مؤسسات التمويل الدولية).
 - ماذا تعرفون عن تاريخ القيمين على المشروع وسمعتهم؟
 - هل تعرفون من الجهات في الحكومة وفي الشركة التي بوسعكم الاشتكاء لها؟
 - أين يمكنكم أن تجدوا معلومات مستقلة عن المشروع؟
 - هل تشعرون بأنكم تستطيعون الاطلاع على معلومات كافية، وهل تلك المعلومات مقدمة بطرق مجدية ومفيدة لكم؟
 - هل تشعرون بأنكم تمنحون الوقت الكافي لاتخاذ القرارات؟
 - هل تشعرون بأنكم تشاركون بشكل كاف في المفاوضات والقرارات؟
 - ، ما التعويض الذي ستطالبون به في حالة فقدان أرضكم؟
 - ما الذي تعتبرونه كتعويض مناسب عن الأضرار التي تلحق بتراثكم الثقافي مثل المواقع المقدسة والممارسات التقليدية؟
 - هل تستطيعون الوصول إلى مصادر مستقلة للمعلومات؟
 - هل اختبر مجتمعكم مشاريع إنمائية في الماضي؟ ما الدروس التي استخلصتموها منها؟
 - هل تشعرون بأنكم تفهمون حقوقكم التي تنص عليها قوانين بلدكم؟
 - ما هيكليات صنع القرار والتفاوض في مجتمعكم؟
 - ماذا يمكنك أن تفعلوا في حال تم خرق الاتفاقات التي توصلتم إليها من قبل الشركة،أو السلطات الحكومية أو أفراد مجتمعكم؟
 - ، ماذا سيحدث إذا اتخذتم قراراً ضد المشروع بعد 10 أو 20 عاماً؟

الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: الشركات والمستثمرون

- هل هناك أشخاص يعيشون في منطقة المشروع المستهدفة؟ إذا كان الأمر كذلك، ما المطالبات والحقوق والاستخدامات التي يملكها أولئك الناس تجاه الأرض؟
 - ما السياق التاريخي والسياسي للبلاد؟ كيف أثر ذلك ولا يزال يؤثر في المجتمعات المحلية وعلاقتها بالأرض؟
 - ما الوضع القانوني للأراضي، وكيف سيتغير حالما تستملكون تلك الأراضي؟
 - هل لديكم فهم واضح للقوانين الوطنية المتعلقة باستملاك الأراضي؟
 - إلى أي مدى تدعم القوانين الوطنية المعايير الطوعية لقطاعكم، وما مدى علم السلطات الحكومية بهذه المعايير الطوعية؟
 - ما القوانين الدولية لحقوق الإنسان التي جرى التوقيع عليها أو تأييدها و/أو إبرامها من قبل البلد الذي تعملون لديه؟
 - ماذا مكنكم أن تتعلموا من تنفيذ الشركات الأخرى لعملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، أو من عدمه؟
 - ما أشكال تدابير التعويض وتخفيف الأثر التي سيتم النظر فيها لحماية سبل معيشة المجتمعات المحلية؟
 - هل ستقدم فرص عمل للمجتمعات المحلية، وإذا كان الأمر كذلك، بأى شروط؟
- هل لدى شركتكم سياسات أو إجراءات واضحة وملزمة تخص الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟ كيف توفر عملية التواصل والتفاوض المستمرة والمتكررة عبر كافة دورات التخطيط والمشروع؟
- ما اللغات واللهجات المستعملة في البلاد ومن قبل المجتمعات المحلية؟ وكيف سيتم نقل المعلومات وتسجيلها إذا كانت المجتمعات أمية؟
 - كيف ستؤخذ الطرق العرفية لصنع القرار والتفاوض والتماس الموافقة بعين الاعتبار في عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
 - هل جرى التخطيط لأي تقييم اجتماعي وبيئي وإذا كان الأمر كذلك، كيف ستتمكن المجتمعات من المشاركة في ذلك؟
- كيف يحكنكم التأكد من تقديم المعلومات بسهولة في أشكال ولغات مناسبة للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، عند الطلب؟
 - من المسؤول عن تقييم الاتفاقات المبرمة ورصدها بينكم وبين المجتمعات؟
 - و كم من الموارد والوقت يمكنكم الاستثمار في عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
 - من هم ممثلو المجتمع الذين ستتفاعلون معهم، ومن الذي اختارهم؟
- ما الدعم المالي أو غيره من أنواع الدعم، أنتم على استعداد لمنحه للمجتمعات المحلية لمساعدتها على الوصول إلى مصادر مستقلة للمعلومات؟
 - هل قمتم باستشارة منظمات غير حكومية محلية ووطنية ذات خبرة في الحقوق العرفية وحيازة الأراضي؟

- كيف تضمنون أن المجتمعات المحلية على علم تام بطبيعة مشروعكم وآثاره قصيرة وطويلة الأجل، سواء أكانت إيجابية أم سلبية؟
 - ما التدريب المتاح للعاملين الميدانيين التابعين لكم بشأن عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة والمعايير الطوعية لقطاعكم؟
 - إذا نشأت نزاعات، كيف سيتم حلها، وعلى يد من؟

الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: المسؤولون الحكوميون

- من يعيش في منطقة المشروع المستهدفة، وما هو وضعهم الرسمي وغير الرسمي وحقوقهم بحسب القوانين الوطنية والقانون الدولي؟
 - أي سجل ماض للشركة المعنية، وما هي المعايير الطوعية التي يجب أن تلتزم بها؟
 - ما الصكوك الدولية التي وقعها بلدكم أو أيدها أو أبرمها وكيف يجرى التنسيق بينها وبين القوانين الوطنية أو إدراجها فيها؟
 - من عِثل المجتمعات المحلية، وكيف يتم اختيار هؤلاء الممثلين؟
 - لكم من الوقت قبل توقيع العقود، تشارك المجتمعات المحلية في المفاوضات وعمليات صنع القرار وتحاط علماً بها؟
 - ما الوضع القانوني لمنطقة المشروع المستهدفة، وتحت اختصاص من تقع؟
 - ماذا يحصل للأرض عندما تنتهي مدة الإيجار؟ هل تم توضيح ذلك للمجتمعات المحلية؟
 - ما الفوائد التي سيجلبها المشروع إلى المجتمعات المحلية؟
 - ، ما المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المحلية حين تمنح موافقتها على المشروع؟ كيف سيتم تعويضها؟
- كيف ستسعون إلى جعل المعلومات عن المشروع في متناول المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، في أشكال ولغات مفهومة؟
 - ما المعايير الطوعية التي على الشركة الامتثال لها، وكيف يمكن أن تراعيها القوانين الوطنية الحالية؟
- ما المعايير والإجراءات المتبعة، أو التي تحتاج إلى تطوير، لتوضيح كيف يجب على الحكومات تنفيذ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
 - كيف يمكنكم ضمان أن تعود منافع المشروع إلى المجتمعات المحلية بطريقة منصفة وخالية من الفساد؟
 - إلى أي مدى تتمتع الأجهزة والأفراد ذات الصلة بالقدرات البشرية، والمادية والمالية والمعرفية لأداء مسؤولياتها؟
 - إلى أي مدى المجتمعات المحلية مدركة وقادرة على الوصول للآليات القضائية الرسمية في حال رغبت في التقدم بشكاوى؟
 - ما هي الخرائط المتوفرة في منطقة المشروع المستهدفة، وإلى أي مدى تمثل مطالبات الأراضي العرفية والاستخدامات؟
 - ما التدابير التي ستتخذ في حال أدى المشروع إلى نقل سكن المجتمعات المحلية؟

- كيف تستطيع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية تزويد الإجراءات الرسمية بالمعلومات، وما الدور الذي يمكن أن تؤديه في عملية الموافقة الحرة والمستنبرة؟
 - ما العقوبات المعمول بها، أو التي يتوجب وضعها، لضمان أن تحترم العمليات حقوق المجتمعات المحلية؟
 - ما الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتسهيل أو تمكين الشركة من الوفاء بالمعايير الدولية والمعايير الطوعية؟
 - · كيف تساعد قوانين أو سياسات الدولة أو تضع العثرات على صعيد احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟

الأسئلة التي يجب أن تطرحوها على أنفسكم: المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشعوب الأصلية

- ما الذي يجعل تجربتكم وأهدافكم هامة ومناسبة للمشاركة في عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
- كيف يحكنكم التأكد من أن معلومات كافية تبلغ إلى المجتمعات المحلية بالأشكال الهناسبة، بما في ذلك معلومات عن بدائل المشروع الإنهائي المقترح؟
 - إلى أي مدى تتيحون المعلومات إلى الأطراف الأخرى كالحكومة والشركات؟
 - · هل هناك شبكة من المنظمات غير الحكومية في منطقتكم أو بلدكم لدعم تبادل الخبرات والدروس المستفادة في المجتمعات المحلية؟
 - ما هي أنشطة بناء القدرات التي وكنكم تقديهها للمجتمعات المحلية لمساعدتها على التعبير عن رأيها والاستفادة من الحيز السياسي؟
 - كيف يمكن للجهات الأخرى تأكيد موضوعيتكم وشفافيتكم ومساءلتكم على صعيد أنشطتكم ودوافعكم؟
 - كيف مكن التأكد من حرص منظمتكم وإشرافها المستقل؟
 - ما الدور الذي يمكن أن تقوموا به كوسطاء أو ميسرين في عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
 - كيف مكنكم دعم المسؤولين الحكوميين والشركات في تنفيذ عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟
 - كيف مكنكم دعم المجتمعات المحلية في إنشاء آليات التظلم وبلوغها؟
 - إلى أي مدى تعتبرون أن وسائل الإعلام تنقل بدقة المعلومات إلى الجهات الفاعلة والجمهور الأوسع في بلدكم؟
- بغض النظر عن عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ما هي الإصلاحات القانونية وإجراءات وضع المعايير التي تعتبرونها
 بحاجة إلى تنمية في بلدكم؟
 - كيف ستسعون إلى التأكد من أن الموافقة الممنوحة أو المحجوبة تعكس الرأي الأوسع للمجتمع المعنى؟
 - ما الدور الذي ستؤدونه في المشاورات والمفاوضات؟
 - ما مدى اطلاع المجتمعات المحلية برأيكم؟ وكيف مكن معالجة المعلومات المجتزأة؟

- هل المجتمعات المحلية تمنح موافقتها بحرية؟ وفي حال تعذِّر الأمر، كيف يمكن التأكد من ذلك؟
- ماذا تعرف عن سجل الشركة الماضي في عملياتها الأخرى، وما المعايير الطوعية التي تلتزم الشركة بها؟
- إلى أي مدى المجتمعات المحلية على بينة من حقوقها التي ينص عليها القانون الوطني والدولي وما الأنشطة التدريبية التي يمكن ممارستها لتعزيز هذا الوعي، ما في ذلك فهمها للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة؟

الملحق الثالث: المراجع ومواد أخرى للقراءة

- **Amazon Watch.** 2011. *The right to decide: the importance of respecting free, prior and informed consent.* San Francisco & Washington, DC.
- **Anderson, P.** 2011. Free, prior, and informed consent: principles and approaches for policy and project development. Bangkok, The Center for People and Forests (RECOFTC) & Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ).
- **Barsh, R.L. & Bastien, K.** 1997. Effective negotiation by indigenous peoples: an action guide with special reference to North America. Geneva, International Labour Organization.
- **CBD.** 2004. Akwe: Kon voluntary guidelines for the conduct of cultural, environmental and social impact assessments regarding developments proposed to take place on, or which are likely to impact on, sacred sites and on lands and waters traditionally occupied or used by indigenous and local communities. Montreal, Secretariat of the Convention on Biological Diversity.
- **Colchester, M.** 2010. Free, prior and informed consent: making FPIC work for forests and peoples. The Forests Dialogue, Research Paper No. 11. New Haven, Connecticut, USA, Yale.
- **Edwards, K., Triraganon, R., Silori, C. & Stephenson, J.** 2012. *A training manual: putting free, prior, and informed consent into practice in REDD+ initiatives.* The Center for People and Forests (RECOFTC), the Institute for Global Environmental Strategies (IGES) and the Norwegian Agency for Development Cooperation (Norad).
- **EMRIP.** 2011. Expert Mechanism advice no. 2 (2011): indigenous peoples and the right to participate in decision-making. Geneva, The Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples.
- **FAO.** 2009. Participatory land delimitation: an innovative development model based upon securing rights acquired through customary and other forms of occupation, by C. Tanner, P. de Wit and S. Norfolk. Land Tenure Working Paper 13. Rome.
- **FAO.** 2010. FAO Policy on Indigenous and Tribal Peoples. Rome.
- **FAO.** 2012. Voluntary guidelines on the responsible governance of tenure of land, fisheries and forests in the context of national food security. Rome.
- **FAO.** 2013. Governing land for women and men: a technical guide to support the achievement of responsible gender-equitable governance of land tenure. Governance of tenure technical guide No. 1 Rome
- **Forest Carbon Partnership Facility & UN-REDD Programme.** 2011. Draft guidelines on stakeholder engagement in REDD+ readiness with a focus on the participation of indigenous peoples and other forest-dependent communities.
- **Forest Peoples Programme.** 2008. Free, prior and informed consent and the roundtable on sustainable palm oil: a guide for companies. Moreton-in-Marsh, UK, Forest Peoples Programme.
- **Herbertson, K., Ballesteros, A.R., Goodland, R. & Munilla, I.** 2009. *Breaking ground: engaging communities in extractive and infrastructure projects.* Washington, DC, World Resources Institute.
- **Hill, C., Lillywhite, S. & Simon, S.** 2005. *Guide to free, prior and informed consent.* Carlton, Victoria, Australia, Oxfam Australia.
- **IFC.** 2007. Stakeholder engagement: a good practice handbook for companies doing business in emerging markets. Washington, DC, International Finance Corporation.
- **MacKay, F.** 2002. Addressing past wrongs: indigenous peoples and protected areas: the right to restitution of lands and resources. Moreton-in-Marsh, Forest Peoples Programme.
- **Martin, S.** 2007. Free, prior and informed consent: the role of mining companies. Carlton, Victoria, Australia, Oxfam Australia.

- **Mehta, L & Stankovich, M.** 2000. *Operationalisation of free prior informed consent.* Brighton, UK, Institute of Development Studies.
- **Nelson, J.** 2007. *An overview of community mapping with FPP in Cameroon.* Moreton-in-Marsh, UK, Forest Peoples Programme.
- **Phalan, B., Onial, M., Balmford, A. & Green, R.E.** 2011. Reconciling food production and biodiversity conservation: Land sharing and land sparing compared. Science 333(6047):1289–1291
- **Puño, J.D. & Gutiérrez Laya, O.** 2007. *Starting point: self-determination a Peruvian case study.* Moreton-in-Marsh, UK, Forest Peoples Programme.
- **RSB.** 2011. RSB guidelines for land rights: respecting rights, identifying risks, avoiding and resolving disputes and acquiring lands through free, prior and informed consent. Geneva, Roundtable on Sustainable Biofuels.
- **Sohn, J. (ed.)** 2007. Development without conflict: the business case for community consent. Washington, DC, World Resources Institute.
- **UN Permanent Forum on Indigenous Issues (UNPFII).** 2005: Report of the International Workshop on Methodologies Regarding Free, Prior and Informed Consent and Indigenous Peoples. Document E/C.19/2005/3, submitted to the Fourth Session of the UNPFII, 16 17 May.
- **UN-REDD Programme.** 2013. UN-REDD Programme guidelines on free, prior and informed consent. Geneva.
- World Bank. 2005. Operational Policy 4.10: Indigenous Peoples. Washington, DC.
- **World Commission on Dams.** 2000. *Dams and development: a new framework. The report of the World Commission on Dams.* London, Earthscan.

الأدلة الفنية لحوكمة حيازة الأراضي

منظمة الأغذية والزراعة. 2013. تنظيم الأراضي للنساء والرجال: دليل فني لدعم تحقيق حوكمة مسؤولة ومراعية للمساواة بين الجنسين في حيازة الأراضي. الدليل الفني رقم 1 لحوكمة الحيازة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة. 2013. تحسين حوكمة حيازة الغابات: دليل عملي. الدليل الفني رقم 2 لحوكمة الحيازة. روما.

أضحت حيازة الأراضي سيئة التنظيم مشكلة أساسية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب شرق آسيا، حيث تهدد الأمن الغذائي وسبل كسب العيش المحلية وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، وأثارت نزاعات حول الأراضي والتعدي على حقوق الإنسان. والمجموعات الاجتماعية المهمشة مهددة بصفة خاصة، عا في ذلك السكان الأصليون، وغيرهم من أصحاب الأراضي

العرفيين، والنساء، الطبقات الدنيا، والأقليات العرقية. يحدد هذا الدليل الفني بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة إجراءات عملية للوكالات الحكومية لاحترام هذه الموافقة وحمايتها، ولمنظمات المجتمع المدني، ومستخدمي الأراضي والمستثمرين الخاصين على مستوى العالم، للالتزام بمسؤولياتهم المتعلقة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

Food and Agriculture Organization عنوان الاتصال of the United Nations (FAO) Viale delle Terme di Caracalla 00153 Rome, Italy VG-Tenure@fao.org I3496AR/1/11.16